أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

تاريخ الإرسال: ١٠ يناير ٢٠٢٥؛ تاريخ المراجعة: ١٥فبراير ٢٠٢٥؛ تاريخ القبول: ١٢ ابريل ٢٠٢٥؛ تاريخ النشر:١ يوليو ٢٠٢٥.

ملخص البحث

يشير مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات إلي تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة من خلال عدة آليات متنوعة من أهمها الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وذلك نظرًا لما تمتلكه هذه الآلية من إمكانية توفير معلومات ملائمة ومتنوعة ومناسبة لجميع فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وهدفت هذه الدراسة إلي اختبار أثر تطبيق حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت من خلال عدة آليات للحوكمة منها (مجلس الإدارة – ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة – المراجعة الداخلية – لجان المراجعة – هيكل الملكية – المراجع الخارجي) ، وتمت هذه الدراسة من خلال عمل قائمة استقصاء تم توزيعها علي عينة مكونة من (٢٣٠) مفردة من معدي المعلومات وبعض مكاتب المحاسبة والمراجعة والمحللون الماليون في مكاتب سمسرة الأوراق المالية ، وكذلك بعض الباحثون والأكاديميون في بعض الجامعات المصرية ، وتوصلت تلك الدراسة إلي مجموعةٍ من النتائج المتباينة عن أثر كل آلية من آليات الحوكمة علي مستوي الإفصاح بتلك التقارير، حيث تؤثر بعض آليات حوكمة الشركات تأثيرًا إيجابياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، والتي تتمثل في وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة ، الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية ، استقلال مجلس الإدارة ، وجود مراجع خارجي مستقل ، زيادة حجم مجلس الإدارة ، وجود المستثمر المؤسسي ، تشتت هيكل الملكية ، كما تؤثر بعض آليات حوكمة الشركات تأثيرًا سلبياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والتي تتمثل في زيادة نسبة الملكية العائلية ، وجود كبار المساهمين ، زيادة نسبة الملكية الإدارية ، زيادة تركز هيكل الملكية ، زيادة حقوق المساهمين نظراً لسهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة .

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

أحمد، محمد عزام عبدالمجيد (٢٠٢٥) أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، **المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام**، ٣(٢)، ٤٤٣-٤٩٧

Study Abstract:

The principle of disclosure and transparency, as one of the corporate governance principles, refers to achieving the quality of accounting disclosure in published financial reports through various mechanisms, the most important of which is electronic accounting disclosure. This mechanism is crucial due to its ability to provide relevant, diverse, and suitable information for all categories of accounting information users. This study aimed to examine the impact of corporate governance implementation on the level of electronic accounting disclosure in financial reports published online, through several governance mechanisms, including: the board of directors, CEO duality (holding both CEO and chairman positions), internal audit, audit committees, ownership structure, and external auditor. The study was conducted using a survey distributed to a sample of 230 participants, including information preparers, accounting and auditing firms, financial analysts in brokerage firms, as well as researchers and academics from Egyptian universities. The study reached mixed results regarding the impact of each governance mechanism on the level of disclosure in these reports. Some corporate governance mechanisms were found to have a positive impact on the level of electronic accounting disclosure, including: The presence of an audit committee with experienced and competent members. Separation of the chairman and CEO roles. Independence of the internal audit function. Independence of the board of directors. The presence of an independent external auditor. Increasing the board size. The presence of institutional investors. A dispersed ownership structure. On the other hand, the study indicated that some corporate governance mechanisms may have a negative impact on the level of electronic accounting disclosure, including: A high percentage of family ownership. The presence of major shareholders. A high percentage of managerial ownership. A concentrated ownership structure. An increase in shareholders' rights, as they can easily obtain information from various sources.

(١) الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة ومشكلة الدراسة:

نظرًا للتطورات الهائلة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات فقد سعت معظم الشركات إلى الاستفادة من ذلك من خلال إنشاء مواقع إلكترونية لها والقيام بالإفصاح عن معلوماتها ونشر تقاريرها المالية عبر الإنترنت ، ويعتبر الإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت (الإفصاح الإلكتروني) أحد أساليب الإفصاح الاختياري ،وقد زادت أهميته مع الانتشار الواسع لاستخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، ورغبة الشركات في الحصول علي المنافع المترتبة عليه ،ومواكبة التطورات التكنولوجية ، وعلي الرغم من ذلك توجد عدة مخاطر قد تحد من تحقيق تلك المنافع.

وعلي الرغم من زيادة الاهتمام بالإفصاح الإلكتروني إلا أنه لا يمكن استبداله بالكامل محل الإفصاح المالي الورقي ، والاتجاه الحالي هو التكامل بين الإفصاح الورقي والإفصاح الإلكتروني على شبكة الإنترنت من خلال طباعة تقرير مكتوب مختصر ونشر التقرير المالي الشامل على شبكة الإنترنت (د.هشام حسن ، ٢٠٠٢م، ص.١١٩).

أدى فشـــل كثيرٍ من كبرى الشـــركات العالمية مثل شـــركة Enron عام ٢٠٠١م ، وشـــركة WorldCom عام ٢٠٠٢م بالولايات المتحدة الأمريكية إلي اهتزاز الثقة لدي المســـتثمرين وانخفاض كفاءة الأسواق المالية ، ويرجع السبب في ذلك إلي ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لتلك الشركات ، ونظرًا لانتشار العولمة وحدوث الأزمات المالية والاقتصادية ، بدأ الاهتمام والتفكير في استخدام وتطبيق وسائل أكثر رقابةً لضبط عمل الشركات ، مما أدى إلي زيادة اهتمام الجهات العلمية والمهنية والأكاديمية بمفهوم حوكمة الشركات.

ونتيجةً لزيادة أهمية الإفصـاح المحاسـبي الإلكتروني ، واتجاه معظم الشـركات للإفصـاح من خلال نشـر التقارير المالية عبر الإنترنت ، فقد تأثر مسـتوي الإفصـاح المحاسـبي الإلكتروني بتطبيق حوكمة الشركات من خلال مجموعةٍ من الآليات التي سوف يتم تناولها والتعرف عليها.

بناء علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل أساسي هو" ما أثر تطبيق آليات حوكمة الشـركات علي مسـتوي الإفصـاح المحاسـبي الإلكتروني؟" ويمكن تقسـيم هذا التسـاؤل إلي التسـاؤلات الفرعية التالية:

١- ما أثر مجلس الإدارة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟
٢- ما أثر لجنة المراجعة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟
٣- ما أثر المراجعة الداخلية علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟
٤ - ما أثر حقوق المساهمين علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟
٥ - ما أثر هياكل الملكية علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟
٦ - ما أثر المراجع الخارجي علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟

٢/١ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراســـة في اختبار مدى تأثير تطبيق آليات حوكمة الشـــركات علي مســـتوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، ويمكن تقسيم هذا الهدف إلي الأهداف الفرعية التالية:

١- إختبار أثر مجلس الإدارة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
٢- إختبار أثر لجنة المراجعة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٣- إختبار أثر المراجعة الداخلية علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
٤ - إختبار أثر حقوق المساهمين علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
٥ - إختبار أثر هياكل الملكية علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
٦ - إختبار أثر المراجع الخارجي علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٣/١ أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة مما يلي:

١- الأهمية العملية للدراسة في إرشاد معدي ومستخدمي التقارير المالية بأهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، ومتطلبات تنظيم عملية الإفصاح بها ، وما تحتويه من معلومات تلبي احتياجات جميع المتعاملين مع الشركة.
٢- أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كتطبيق هام ومتطور لتكنولوجيا المعلومات ، حيث يعد من أفضل الوسائل المستخدمة للاتصال بين الشركة وجميع الأطراف المتعاملة معها.
٣- أهمية البعد المحاسبي في حوكمة الشركات ، والآثار المترتبة علي تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.

٤/١ تنظيم الدراسة:

تم تنظيم ما تبقى من هذه الدراسة ليشمل، الجزء الثاني ويعرض الإطار النظرى، الجزء الثالث ويتناول تصميم البحث والمنهجية، الجزء الرابع ويناقش تفسير نتائج التحليل الإحصائي، الجزء الخامس ويتناول الاستنتاجات والتوصيات.

(٢) الإطار النظري للدراسة

١/٢ الدراسات السابقة:

دراسة (Abd El Salam and Street , 2007) :

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتوقيت الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ،بالتطبيق علي عينة مكونة من (١٧٥) شركة بريطانية مدرجة أسهمها بسوق لندن للأوراق المالية ،وتم تطبيق بعض الأساليب الإحصائية ، واستخراج بعض الإحصاءات الوصفية ،ومن ثمّ التوصل للنتائج.

وتوصلت الدراسة إلي أن التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يعمل علي تحقيق التوقيت المناسب لعملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.

دراسة (Kelton and Yang , 2008) :

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات وأثرها علي التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ،وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات الأمريكية المدرجة أسهمها ببورصة نيويورك للأوراق المالية بلغ حجمها (٢٨٤) شركة ،وتم عمل مؤشر للإفصاح يتكون من (٣٦) عنصراً مقسم إلي (١٢) عنصراً خاص بطريقة العرض ،(٢٤) عنصراً يتعلق بمحتوي الإفصاح ،وتم عمل مقياس ألفا كرونباخ للتأكد من وجود علاقة بين بنود مؤشر الإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلي ما يلي :

١- وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة ومستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.
٢- يزداد مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت في حالة انخفاض حقوق المساهمين بالشركة.

دراسة (ممدوح صادق ، ٢٠٠٩م) :

هدفت هذه الدراسة إلي محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وتم تطبيق الدراسة علي عينة مكونة من (٣٢) شركة من شركات السمسرة في الأوراق المالية بالبيئة المصرية ،من خلال القيام باستقصاء آرائهم باعتبارهم يعبرون عن آراء وتوجهات المستثمرين.

وتوصلت الدراسة إلي ما يلي :

١- توجد علاقة إيجابية متبادلة بين جودة حوكمة الشركات وبين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، فكلما كانت حوكمة الشركات جيدة كلما أصبح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني أكثر شفافية.
٢- ضرورة إصدار معيار محاسبي ملزم ينظم عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، مع إجراء بعض التعديلات في قانون الشركات من خلال تخصيص مواد للإفصاح المحاسبي الإلكتروني وحوكمة الشركات.
٣- ضرورة مطالبة الشركات بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني بجانب الإفصاح الورقي ، مع إضافة بند علي الموقع الإلكتروني للشركة يوضح مدي إتباعها لآليات حوكمة الشركات.

دراسة (عادل عبدالفتاح ، ٢٠١١م) :

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي أثر بعض آليات حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المصرية والسعودية ، وقد تمثلت هذه الآليات في

سبعة متغيرات هي حقوق المساهمين واستقلال أعضاء مجلس الإدارة وعدم الجمع بين منصب رئيس مجلس إدارة الشركة ومنصب العضو المنتدب بها ، واستقلال إدارة المراجعة الداخلية ، وتشكيل لجنة المراجعة ، وتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت وشفافية الإفصاح ، وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات المصرية بلغ عددها (٣٦) شركة مصرية ، و (٣٣) شركة سعودية.

وتوصلت الدراسة إلي ما يلي :

١- توجد علاقة جوهرية بين مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومتغيرات حقوق المساهمين واستقلال أعضاء مجلس الإدارة وازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتشكيل لجنة المراجعة علي مستوي عينة الشركات المصرية والسعودية.

٢- توجد علاقة جوهرية بين مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ومتغير لجنة الترشيحات والمكافآت علي مستوي عينة الشركات السعودية فقط ، ومتغير استقلال إدارة المراجعة الداخلية علي مستوي عينة الشركات المصرية فقط.

٣- تباين النتائج فيما يتعلق بشفافية الإفصاح المحاسبي .

دراسة (علي محمود ، منى مغربي ، ٢٠١٤م) :

هدفت هذه الدراسة إلي إختبار أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي جودة التقرير المالي عبر الإنترنت ، وقد تم تطوير مؤشر لقياس جودة التقرير المالي عبر الإنترنت يتكون من (٨١)بندًا معتمدًا علي مجموعتين رئيسيتين هما محتوي التقارير المالية وطريقة العرض ، وتم اختبار العلاقة بين ستة متغيرات كمحددات لجودة التقرير المالي عبر الإنترنت ، والتي تتمثل في الملكية الإدارية ، والملكية المؤسسية ، وملكية كبار المساهمين ، وحجم مجلس الإدارة ، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة ، وازدواجية دور المدير التنفيذي ،باستخدام نموذج الإنحدار المتعدد تمثل متغيره التابع في جودة التقرير المالي عبر الإنترنت ،أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ،وتم تطبيق الدراسة على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة جوهرية موجبة بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وكلٍ من ملكية كبار المساهمين ، وحجم مجلس الإدارة ، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة ، وكذلك وجود علاقة جوهرية سالبة بين مؤشر جودة التقرير المالي عبر الإنترنت وازدواجية دور المدير التنفيذي.

دراسة(Botti et al., 2014) :

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات علي مستوي جودة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، وذلك بالتطبيق علي عدد (٣٢) شركة فرنسية تابعة لمؤشر CAC40.

وتوصلت الدراسة إلي أن مجالس الإدارة المستقلة كأحد آليات حوكمة الشركات تسعى إلى تحسين سياسات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، وذلك من خلال الرقابة التي تقوم بها مجالس الإدارة علي المديرين التنفيذيين سعيًا للوصول إلي مستوي عالٍ من الكفاءة.

دراسة (Parlakkaya et al., 2015) :

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار أثر بعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، وذلك بالتطبيق علي بعض الشركات التركية المدرجة أسهمها ببورصة أسطنبول للأوراق المالية عام ٢٠١٣م بلغ حجمها (٣١) شركة.

وتوصلت الدراسة إلي :

- توجد علاقة معنوية سالبة بين هيكل الملكية الإدارية ومستوي الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.
- توجد علاقة معنوية سالبة بين هيكل ملكية كبار المساهمين ومستوي الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.
- توجد علاقة معنوية موجبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوي الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.
- توجد علاقة معنوية موجبة بين زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومستوي الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت.

يتضح من عرض الدراسات السابقة ما يلي :

١- اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول أثر آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٢- عدم وجود إلزام بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني حيث أنه مازال اختياريًا ، ويتوقف علي مدي قدرة الشركة علي الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية.

٣- عدم وجود مدخل موحد للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، حيث أنه يتراوح ما بين تقارير تفصيلية إلي تقارير خالية من وجود تفاصيل ، وأشارت الكثير من الدراسات إلي ضرورة وجود مجموعةٍ من القواعد والإرشادات الخاصة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وتشجيع الشركات علي إتباعها عند القيام به لجعل عملية الإفصاح المحاسبي أكثر تنظيمًا.

٤- سوف يحاول الباحثون في هذه الدراسة إختبار أثر آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بحيث تكون إمتداداً للدراسات السابقة في هذا المجال.

٢/٢ : مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

نظرًا لكثرة الآراء التي وضعها الكُتاب والباحثون لوضع مفهوم محدد للإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، فإنه يمكن تقسيمها إلي ثلاثة اتجاهات هي :-

أ- الاتجاه الأول : يهتم بمدي قدرة المنشأة علي إنشاء موقع إلكتروني لها :

يري مؤيدو هذا الاتجاه أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للقوائم والتقارير المالية هو قيام المنشآت بإنشاء موقع إلكتروني لها أو أكثر علي الشبكة الدولية للمعلومات ، كوسيط نقل سريع بهدف توزيع ونشر المعلومات المالية وغير المالية لتلبية احتياجات ورغبات الأطراف المتعاملة مع المنشأة (د. عبدالرحمن عبدالفتاح ، ٢٠١٣م ، ص.١٢٤١-Debreceney et al., 2005, p.196 - د.محمد شريف ،٢٠٠٢،ص.١٠).

ب- الاتجاه الثاني : يهتم بمدي قدرة المنشأة علي استخدام وسائل تكنولوجية حديثة :

يري مؤيدو هذا الاتجاه أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو عبارة عن قيام المنشأة باستخدام أدوات تكنولوجية حديثة ، بخلاف أدوات الإفصاح التقليدي ، لنشر التقارير المالية السنوية والمرحلية وتقارير الأداء ، وذلك تمشيًا مع التطور التكنولوجي والانتشار الواسع لاستخدام الشبكة الدولية

للمعلومات ، والاستفادة من هذه التطورات (د.ممدوح صادق ،٢٠٠٩م،ص.٢٦- . Khan , 2007). p.37

جـ- الاتجاه الثالث : يهتم بتوضيح الجانب النظري والتطبيقي للإفصاح الإلكتروني :

يري مؤيدو هذا الاتجاه أنه يمكن التعرف علي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من ناحيتين هما (د.أحمد رجب ، ٢٠٠٥م ،ص.٧٠) :-

- الناحية النظرية : يعتبر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إطارًا منظمًا من القواعد والإرشادات ، والتي يجب أن تلقى القبول العام من قبل القائمين علي تنظيم مهنة المحاسبة.
- الناحية التطبيقية : يقصد به قيام المنشأة بنشر معلوماتها المالية (التقارير المالية وإيضاحاتها) وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية ، وكذلك المعلومات غير المالية (إيضاحات أخرى) وأي معلومات خاصة تؤثر علي أسعار الأسهم علي قناة اتصال حديثة وهي الإنترنت ، مما يتيح تلك المعلومات بصورةٍ ملائمةٍ وفي التوقيت المناسب أمام كافة المتعاملين في سوق الأوراق المالية ، وكذلك تحديث المعلومات في أي وقت مما يعمل علي تحقيق الشفافية ومن ثمَ تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات.

يتضح للباحث مما سبق :-

- أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو أحد أساليب الإفصاح المحاسبي بأسلوب متطور تكنولوجيًا ، ويمارس من قبل المنشآت بشكل اختياري.
- يتم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال قيام المنشآت بإنشاء مواقع إلكترونية لها علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، مما يساعد علي توفير معلومات أكثر ملاءمةً وفي التوقيت المناسب، والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية أمام كافة المتعاملين في سوق الأوراق المالية.
- لا يقتصر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني علي نشر المعلومات المالية فقط ، وإنما يمتد ليشمل المعلومات غير المالية ، وذلك من خلال التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها.

وعلي ذلك فإنه يمكن للباحث صياغة المفهوم التالي للإفصاح المحاسبي الإلكتروني :

هو عبارة عن قيام المنشآت بنشر معلوماتها المالية وغير المالية من خلال إنشاء موقع أو مواقع إلكترونية خاصة بها ، واستخدام الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة ، بغرض تحسين سرعة وصول المعلومات لكافة المتعاملين معها ، والاستفادة من الانتشار الواسع لتلك المعلومات عبر مواقعها الإلكترونية.

٣/٢ - اتجاهات تطور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأنواعه :

يمكن تقسيم تطور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى اتجاهين ، هما :-

- الاتجاه الأول : تطور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من حيث الأهداف :-

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IASB) Board ثلاثةُ مراحلٍ لتطور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، كما وضع الـ Financial (FASB) Accounting Standards Board ثلاثةُ أهدافٍ مرتبطة بتلك المراحل التطورية وهي :- (Seetharaman et al., 2005 , p.26)

- المرحلة الأولي / الهدف الأول - دعم التقارير الورقية : في هذه المرحلة أشار الـ IASB أن تطور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو دعم التقارير المالية الورقية ، وهذا الدعم كان متفقًا مع الهدف

الأساسي الذي وضعه الـ FASB وهو أن هدف المنشأة من نشر التقارير المالية الإلكترونية هو تكملة التقارير المالية الورقية أو المطبوعة.

- المرحلة الثانية / الهدف الثاني - استبدال الوسائل التقليدية في الإفصاح : وفي هذه المرحلة تطور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال استبدال الوسائل التقليدية في الإفصاح بوسائل حديثة ، وهذا التطور كان متفقًا مع الهدف الذي وضعه الـ FASB وهو أن المنشآت تعمل علي نشر تقاريرها المالية الإلكترونية من خلال الاستفادة من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة كبديلٍ عن الوسائل التقليدية في الإفصاح.
- المرحلة الثالثة / الهدف الثالث - السيطرة والقيادة : ويشير ذلك إلي أن تطور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ناتجًا من رغبة المنشآت لأن تكون رائدةً في مجال عملها ، وهو نفس الهدف الذي أشار إليه الـ FASB وهو أن المنشآت تسعى إلى تطوير الإفصاح والتحول من الإفصاح التقليدي إلي الإفصاح الإلكتروني كي تكون متميزة بين المنشآت المنافسة بدافع السيطرة والقيادة.

- الاتجاه الثاني : تطور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من حيث وسائل عرض المعلومات :-

يرتبط بذلك الاتجاه عدة مراحل تطورية تعكس مدي تقدم الوسائل التكنولوجية المستخدمة في عرض المعلومات بكل مرحلةٍ منها ، ويمكن تناولها كما يلي :-

- المرحلة الأولي : استخدام الأقراص المدمجة : في أوائل التسعينات اعتمدت بعض الشركات علي استخدام الأقراص المدمجة كوسيلة لتوزيع بياناتها المالية مثل شركة IBM ، حيث تقوم تلك الشركات بتحميل نسخة مطابقة تمامًا للتقارير المالية المطبوعة علي القرص المدمج ، ويتم توزيع تلك الأقراص باستخدام الطرق التقليدية في توزيع التقارير المالية في صورتها الورقية ، من خلال إرسالها للمستفيدين بالبريد بعد معرفة عناوينهم (Lymer et al.,1999 ,p.24)، ولكن استخدام هذه الأقراص المدمجة ما هو إلا تغير في شكل الإفصاح المحاسبي وليس جوهره ، حيث أن الأقراص المدمجة تتضمن التقارير المالية المطبوعة فقط ، كما أنها ترسل إلي عدد محدود ومعروف من مستخدمي القوائم المالية ، وكذلك فإن الأقراص المدمجة لم توسع في دائرة الإفصاح المحاسبي أو كمية المعلومات المفصح عنها(أحمد عبده ، ٢٠٠٩ ، ص.١٩).

ويري الباحثون أنه إذا كانت الأقراص المدمجة هي محاولة جيدة نحو التحول من الإفصاح الورقي التقليدي للاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة ، إلا أنها تعتبر مكلفةً وأكثر عرضةً للتلف وفقد المعلومات المخزنة عليها .

- المرحلة الثانية : التحول للأوراق الإلكترونية : بدأت هذه المرحلة مع بداية ظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) ، حيث اتجهت معظم الشركات إلي نشر تقاريرها المالية عبر موقعها علي الإنترنت ، بصيغة أوراق إلكترونية Portable Document File (PDF) ، وهي أوراق إلكترونية مطابقة تمامًا للنسخة الورقية من القوائم المالية (Lymer et al.,1999 ,p.24).

وعلي الرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودةٍ عاليةٍ في الطباعة وانخفاض تكلفة إنتاجه وعرضه إلا أنه توجد به بعض السلبيات المرتبطة باستخدامه منها علي سبيل المثال : أنه يستغرق وقتًا طويلًا للتحميل ، كما أنه يفتقد لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل داخل الموقع ،وكذلك صعوبة فهرسة المعلومات داخل التقرير المالي فضلًا عن أن بيانات التقرير المالي لا تكون بصورة جاهزةً لتحميلها بواسطة المستخدم حيث لا يسمح ملف الـ PDF من نسخ التقارير المالية وإعادة تحميلها بصورة

جداول إلكترونية لتسهيل التعامل معها ، الأمر الذي يتطلب من المستخدم ضرورة إعادة إدخال البيانات مرةً أخري مما يستغرق وقتًا طويلاً (د.علاء علي ، ٢٠١٣، ص.١٠١).

- المرحلة الثالثة : ظهور لغة ترميز النصوص التفاعلية Hyper Text Markup Language (HTML) : بدأت هذه المرحلة مع ظهور لغة ترميز النصوص التفاعلية (HTML) ، واستخدامها في بناء مواقع الشركات علي الويب ، وتعد هذه اللغة أكثر لغات البرمجة إنتشاراً وأسهلها استخداماً ، وقد صاحب انتشار هذه اللغة نموًا هائلًا في عرض معلومات تقارير الأعمال عبر الإنترنت ، حيث أتاحت هذه اللغة إمكانية استخدام الروابط التفاعلية Hyperlinks للربط بين المعلومات والصفحات والمواقع المختلفة علي الويب ، كما أنها أتاحت إمكانية البحث والحصول علي معلومات محددة علي الموقع ، وربط هذه المعلومات بملفات الوسائط المتعددة(Lymer et al.,1999 ,p.24).

وما يعاب علي لغة الـ HTML انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير المالية كما أن حدودها تتوقف علي توفير معلومات عن كيفية عرض الصفحة فقط دون توفير أية معلومات عن محتوي البيانات وكيفية إعدادها ، كذلك يؤخذ علي هذه اللغة أنها تنقل المعلومات كمستند كامل دون نقل الوحدات المنفردة منه بصورة منفصلة بالإضافة إلي أن المعلومات لا تكون جاهزةً للتحليل من قبل المستخدم كما هو الحال في ملف الـ PDF ، مما يتطلب الأمر إعادة إدخال البيانات مرةً أخرى (د.علاء علي ، ٢٠١٣، ص.١٠١).

- المرحلة الرابعة : استخدام لغة تقارير الأعمال القابلة للامتداد (XBRL) Extensible Business Reporting Language : وتمثلت هذه المرحلة في استخدام منشآت الأعمال للإمكانيات المتطورة لتكنولوجيا الإنترنت وابتكار أشكال عرض جديدة ، حيث ظهرت في هذه المرحلة لغةُ جديدةُ تسمى لغة تقارير الأعمال القابلة للامتداد (XBRL) ، وتقوم هذه اللغة علي تحويل البيانات والمعلومات المالية التي يتضمنها المستند أو التقرير سواءً كان مكتوبًا ببرنامج Word أو برنامج Excel إلي مستند أو ملف حاسب آلي معبر عنه بأسلوب كود لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL Codes ، وبذلك تدخل هذه المستندات بشكلٍ إلكتروني إلي قاعدة للمعلومات المالية بحيث يستطيع المستثمرون والمحللون وغيرهم من الفئات ذات الصلة تحميل التقارير المالية التقليدية وأيضًا تجميع البيانات المعروضة بالطريقة التي يمكن معها إعداد تقرير جديد أو غير تقليدي(د.أسامه سعيد ، ٢٠١٠ ، ص.٨) ، ويوجد توافق بين لغة XBRL ومتطلبات قانون Sarbans-Oxley (SOX) ، الذي أقره الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٢م بعد سلسلة فضائح الأعمال ، وأصبحت سرعة الإفصاح مطلبًا قانونيًا بعدما كان مطلباً فنياً ، فقد طلب قانون SOX في المادة رقم (١٠٤) من الشركات المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية القيام بالمزيد من إجراءات المسائلة والشفافية وزيادة سرعة الإفصاح (د.محمود رجب ، ٢٠١٣ ،ص. ٧٠).

ويعتقد الباحثون أن استخدام لغة تقارير الأعمال القابلة للامتداد XBRL قد توفر معلومات جيدة وفي توقيت مناسب يساعد علي اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل سليم ، حيث توفر نسخة مطابقة تمامًا من التقارير المالية الورقية وهذا من شأنه أن يوفر ثقة في التعاملات بين المنشأة والأطراف ذوي المصلحة مما ينعكس بالأثر الإيجابي علي زيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وكفاءة الأسواق المالية ، وتحسين عمليات البيع والشراء التي تقوم بها المنشأة ، وبالتالي تحسين الأداء ورفع مستوي الربحية.

٤/٢ : دوافع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والعوامل المؤثرة عليه :

لم يكن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وليد الصدفة ، وإنما توجد مجموعةٌ من الدوافع التي أدت إلي الإهتمام به، كما أنه تأثر بمجموعةٍ من العوامل التي أحدثت تفاوتًا في مستوي تطبيقه بين المنشآت ، ويمكن التعرف علي ذلك من خلال تناول الآتي :-

١/٤/٢ : *دوافع الإفصاح المحاسبي الإلكتروني :*

يمكن تقسيم هذه الدوافع إلي نوعين هما دوافع عامة ، ودوافع خاصة بالبيئة المصرية ، ويتم تناول ذلك كما يلي :-

أولاً : الدوافع العامة للإفصاح المحاسبي الإلكتروني :

تتمثل أهم هذه الدوافع في الآتي :-

أ - ظهور عمليات التجارة الإلكترونية : زادت في الفترة الماضية عمليات عقد الصفقات الإلكترونية ، التي تمثل إحدى مجالات استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة ، وحتى يتم تعظيم منفعة المعلومات المتعلقة بتلك الصفقات الإلكترونية فقد لجأت المنشآت إلي الإفصاح من خلال التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت والاستفادة من المزايا التي توفرها الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وتوفير المعلومات في التوقيت الملائم لاتخاذ القرارات (Hassani & Firoozi , 2013 , p.1702:1703).

ب - الحاجة لتوحيد لغة الإفصاح : اتجهت معظم الشركات للإفصاح من خلال التقارير المالية الإلكترونية رغبةً في توحيد محتوي التقارير المالية ، بالاعتماد علي لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL ، حيث يعتقد معدو التقارير المالية أن لغة الـ XBRL هي من أفضل الوسائل لتوحيد شكل ومحتوي الإفصاح حيث لا يمكن التلاعب بتلك التقارير المعدة باستخدام تلك اللغة ، كما تتيح للمحللين الماليين المعلومات اللازمة لعمل التحليلات وإجراء المقارنات بشكلٍ أكثر دقةٍ وفعالية (Wagenhofer , 2003 , p.270:271).

جـ - الرغبة في تبني إستراتيجيات متطورة للتقارير المحاسبية : لقد ترتب علي ثورة المعلومات والتطورات في تكنولوجيا شبكات الاتصال أن أصبحت التقارير التقليدية (الورقية) تستنفذ وقتًا طويلًا لتوفيرها وتوصيلها لقطاع محدود من المستخدمين ، ومن ثَمَ أصبحت أكثر بعدًا عن تحقيق خاصية التوقيت الملائم وأقل نفعًا للمستخدمين ، هذا في الوقت الذي فرضت فيه البيئة الديناميكية السريعة في قطاع الأعمال علي المنشآت ضرورة تطوير التقارير المحاسبية بشكلٍ يوفر لها كثيرًا من المزايا ، لذلك لجأت معظم المنشآت إلي تبني الإفصاح من خلال التقارير المالية الإلكترونية وخاصةً مع زيادة عدد مستخدمي شبكات الإنترنت محليًا وعالميًا(د.محمد شريف ، ٢٠٠٢ ، ص.٦).

د - انتشار بعض القيم الاجتماعية والثقافية : لقد أسهمت ثورة الاتصالات والتقدم في مجال الإعلام عن طريق الإنترنت في انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي وتجاوزها الحدود الجغرافية وهو ما يؤثر علي أسواق المشروعات القائمة ، فتقارب الأنماط السلوكية سوف يزيد المنافسة بين المنشآت التي ستسعي جاهدةً لزيادة أو علي الأقل للمحافظة علي حصتها السوقية ودعم مركزها المالي بالتطوير المستمر في كافة نواحي أنشطتها لجذب المزيد من الاستثمارات ومن هنا نشأت الحاجة إلي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في توفير المعلومات لمستخدميها (نشوي شاكر ، ٢٠٠٥ ، ص.٥).

هـ - الحاجة لتخفيض المخاطر التي يتعرض لها متخذو القرارات : قد يواجه متخذو القرارات عند الاستثمار مجموعةً من المخاطر نتيجةً لعدم توافر معلومات كافية بسبب الإفصاح التقليدي الوارد بالمعايير المحاسبية ،وتحدث حالة عدم التأكد لدي متخذي القرارات عند حدوث غموض في التوقعات المستقبلية المتعلقة ببدائل القرار ، واما لعدم توافر البيانات أو صعوبة الحصول عليها وارتفاع تكلفتها أو عدم معرفة متخذي القرارات

بهذه البيانات ، وفي ظل حالة عدم التأكد تزداد حدة هذه المخاطر ، لذلك يلجأ متخذو القرارات إلي الاعتماد علي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للحصول علي المعلومات اللازمة لتخفيض المخاطر التي قد يتعرضون لها(د.محمد زيدان ، محمد سامي ، ٢٠١٣ ، ص.٦٢:٦٣).

ثانيًا : الدوافع الخاصة بالبيئة المصرية :

تعددت الدوافع للإفصاح المحاسبي الإلكتروني في البيئة المصرية ، والتي يمكن تناولها كالتالي (د.أحمد رجب ، ٢٠٠٥م ،ص. ٦١:٦٢) :-

أ - مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات مع قطاع الأعمال العام : هذه المشاركة تعني وجود تدفق لرأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك عن طريق عرض تقارير تلك الشركات عبر الإنترنت باعتباره قناة اتصال للعالم الخارجي.

ب - تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات : رغم أن هذه الشركات موجودة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر إلا أنها اختلفت عن تلك الشركات في الوقت الحالي في بعض الجوانب منها أن التصميم اقتصر في الماضي علي الشركة الأم فقط ، أما الآن يتم التصميم في أي فرع من فروع الشركة ، إلا أن السيطرة التكنولوجية تبقى في يد الشركة الأم ، وظهور هذه الشركات علي نطاق واسع أدى للبحث عن وسيلة لعرض التقارير بلغات وعملات مختلفة ، ولا يتم ذلك إلا من خلال الإنترنت.

جـ - التقلبات السائدة في القوانين المصرية : يشير ذلك إلي أنه قد يتم إصدار بعض القوانين التي تلزم الشركات بالإفصاح عن تقاريرها عبر الإنترنت ، ونتيجةً لذلك تعمل تلك الشركات علي تهيئة نفسها والاستعداد لتطبيق أية قوانين جديدة .

د - حاجة سوق الأوراق المالية المصرية لمزيد من الشفافية : تأتي قضية الشفافية علي رأس قائمة القضايا التي يهتم بها المتعاملون في سوق الأوراق المالية والجهات الرقابية القائمة علي شئون هذه السوق ، وذلك لأن توفير الشفافية تسهل من حركة التعامل ، وتحقق العدالة بين المتعاملين في السوق وتقلل من حصول طرف علي معلومات قد لا تتاح لآخر.

ويعتقد الباحثون أن قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢م بشأن ضرورة إنشاء الشركات موقع إلكتروني لها علي شبكة الإنترنت ، من أهم الأسباب والدوافع في البيئة المصرية للاهتمام بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وخاصةً في ظل غياب التنظيم الرسمي لذلك النوع من الإفصاح من قبل الجهات المهتمة بوضع المعايير المحاسبية ، وتخوف معظم الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية من قرارات شطب تعاملاتها في حالة ما إذا تم تفعيل قرارات الهيئة بشكل إلزامي.

٢/٤/٢ : العوامل المؤثرة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني :

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، منها ما هو مرتبط بخصائص الشركة ومنها ما هو مرتبط ببيئة الشركة ، ويمكن تناول هذه العوامل كالتالي :

أولاً : العوامل المرتبطة بخصائص الشركة :

تؤثر خصائص الشركة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بدرجاتٍ مختلفة ، ويتضح ذلك من خلال تناول بعض تلك الخصائص كما يلي :-

(أ) - حجم الشركة : يمكن أن يقاس حجم الشركة بعدة طرق مختلفة منها استخدام حجم رأس المال ومعدل دوران رأس المال وحجم الأصول وكذلك القيمة السوقية للمنشأة (Abd El Salam , 1999 , p.42) ،

وتوجد علاقة معنوية بين حجم الشركة ومستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، حيث يمكن القول بأنه كلما زاد حجم الشركة كلما أدي ذلك إلي زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية ، وذلك لمقابلة الطلب المتزايد علي معلومات الشركة وجذب المستثمرين (Joshi and Modhahki , 2003 , p.90 – Basuony & Mohamed , 2014 , p.74).

ويؤثر حجم الشركة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كالتالي :

١- تسعي الشركات كبيرة الحجم إلي الحصول علي التمويل الخارجي ورأس المال بأقل التكاليف الممكنة ، وقد يُحدث ذلك تعارضًا في المصالح بين المساهمين والمديرين والدائنين مما يترتب عليه زيادة في تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات ، ولذلك تعمل تلك الشركات علي القيام بمزيدٍ من الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لتلاشي تلك المشكلات (Craven & Marston , 1999 , p.325) .

٢- قد تحجم الشركات صغيرة الحجم عن القيام بالإفصاح ،وذلك لاعتقادها بأن نشر معلوماتها في التقارير المالية سوف يجعلها في وضع تنافسي سيئ داخل الأسواق المالية (Hossain et al., 1994 , p.73).

٣- تتجه الشركات كبيرة الحجم لإنشاء مواقع إلكترونية لها لأنها أقدر علي تحمل تكلفة إنشاء تلك المواقع وصيانتها ، ولها القدرة علي استخدام الوسائل التكنولوجية بشكل أكثر فعالية ، حيث تمثل تكلفة إنشاء المواقع الإلكترونية لها تكلفة ثابتة نسبيًا حيث تستغل خصائص الإنترنت من سرعة وسهولة في نشر المعلومات لتعلن عن نفسها من خلال مجموعة متنوعة من المعلومات ، أما الشركات صغيرة الحجم رغم ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة المواقع بالنسبة لها إلا أنها تسعي إلي أن توازن بين هذه التكلفة والمنفعة التي قد تعود عليها إذا ما سعت نحو زيادة رأس مالها من خلال الحصول علي مزيد من الاستثمارات بطريقةٍ أسهل وأقل تكلفة (نشوي شاكر ، ٢٠٠٥ ، ص. ٤٦:٤٧ – Xiao et al., 1996 , p.218).

٤- تزداد رغبة الشركات كبيرة الحجم في الإفصاح من خلال التقارير المالية عبر الإنترنت عن تلك الشركات صغيرة الحجم ، وذلك نظرًا لقدرتها علي جذب الكثير من المحللين الماليين الذين يستطيعون من خلال تحليلاتهم وخبراتهم تقديم معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها (Mckinnon & Dalimunthe , 1993 , p.40).

٥- تتعرض الشركات كبيرة الحجم لكثير من الضغط من قبل الجهات الحكومية والمتعاملين معها بشكل أكبر من الشركات صغيرة الحجم ، ولذلك تسعي تلك الشركات كبيرة الحجم لمزيد من الإفصاح عن المعلومات من خلال التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، رغبةً في تخفيض التدخل من قبل جهات الضغط (Al- Mulhem , 1997 , p.44).

(ب)- ربحية الشركة : تسعي الشركات الأكثر ربحية للإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت لجذب المستثمرين وتحفيز الإدارة (Oyeler et al., 2003 , p.36) ، ولذلك فإن الشركات ذات الربحية المرتفعة تفصح عن المزيد من المعلومات وتميل للاتجاه نحو الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لمحاولة تخفيض التكاليف السياسية مثل الضرائب والرقابة علي الأسعار (Marston & Polie , 2004 , p.294) ، أما في حالة انخفاض الربحية نجد أن المديرين يخفضون من الإفصاح عن المعلومات وذلك لإخفاء أسباب تراجع الأرباح وتجنب التأثير السلبي علي القيمة السوقية للشركة (Stolowy , 2004 , p.4) ، ويشير أحد الباحثين إلي وجود علاقة إيجابية بين ربحية الشركة ومستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ،

فالشركات مرتفعة الربحية لديها موارد كثيرة للقيام بمزيدٍ من الإفصاح فكلما زادت ربحية الشركة كلما أدي ذلك إلي زيادة مستوي الإفصاح الإلكتروني ، كما أن المديرين في الشركات الأكثر ربحية يميلون للإفصاح عن المعلومات بشكلٍ كبيرٍ لتعزيز مكافآتهم والحوافز التي يتحصلون عليها (Abd El Salam ,1999 , p.46).

(جـ) - معدل الديون : يمثل ارتفاع معدل ديون الشركة خطرًا يهدد المركز المالي لها (أحمد محمد ، ٢٠٠٢ ،ص.١٥) ،وعلي الرغم من ذلك تميل الشركات ذات المديونية العالية للإفصاح بشكلٍ أكبر من الشركات ذات المديونية المنخفضة ،وقد يرجع ذلك إلي إرتفاع تكاليف الوكالة بتلك الشركات عالية المديونية ،ومن أجل زيادة الطمأنينة لدي الدائنين علي الموقف المالي للشركة تتجه تلك الشركات نحو المزيد من الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ،حيث يؤدي ذلك إلي خلق موقف دفاعي للشركة تبرر فيه امام المستثمرين والمتعاملين الأسباب التي دفعتها نحو الإقتراض بنسبةٍ عاليةٍ ،ومن ثمَ توجد علاقة إيجابية بين زيادة مديونية الشركة ومستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بها (د.عبدالرحمن عبدالفتاح،٢٠١٠،ص.٨١٤).

(د) - نوع الصناعة : طبقاً لنظرية الإشارة فإن الشركات التي تنتمي لنفس نوع الصناعة تطبق نفس مستوي الإفصاح ، حيث أن عدم قيامها بالإفصاح بنفس المستوي قد يشير إلي تعمدها إخفاء بعض المعلومات غير الجيدة ،ولكن هذا لا يمنع من قيام بعض الشركات بزيادة مستوي الإفصاح بتقاريرها المالية عن مثيلاتها داخل نفس الصناعة ،وقد يرجع ذلك إلي إمتلاك تلك الشركات الإمكانيات المادية التي تمكنها من القيام بمزيدٍ من الإفصاح(Basuony & Mohamed,2014,p.63) ،ويلاحظ في الشركات التي تتميز بالخبرات العالية التي تمكنها من إنشاء مواقع إلكترونية لها وتعمل علي تحديثها من وقتٍ لآخر ولديها إمكانيات مادية عالية ،ولديها الحافز والرغبة في توسيع دائرة نشاطها تعمل علي زيادة مستوي الإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت بشكلٍ كبيرٍ ،ولذلك يعتبر نوع الصناعة من محددات مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، ومن ثمَ توجد علاقة معنوية بين مستوي الإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ونوع الصناعة (Debreceny et al ., 2002 , p.389).

(هـ) - قيد الشركات بالأسواق الأجنبية : تحاول معظم الشركات الحصول علي رأس المال بأقل التكاليف الممكنة وتوسيع سوق المنتجات من خلال الارتباط بالأسواق الأجنبية ، وتحسين الوضع التنافسي بين الشركات العالمية ، ومن أجل ذلك نجد أن الشركات تواجه بمتطلبات إفصاح إضافية من خلال توفير معلومات بشكل أكبر عما تفصح عنه في الأسواق المحلية ، وذلك حتى تتوافق مع متطلبات الأسواق العالمية (Cooke , 1992 , p.232) ، إضافة إلي ذلك فإن تلك الشركات التي تسعي للتعامل في الأسواق الخارجية تفصح عن معلومات بشكل أكبر لتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب ، من خلال زيادة الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت (Debreceny et al., 2002 , p.378).

ثانياً : العوامل المرتبطة ببيئة الشركة :

توجد مجموعة من العوامل المرتبطة بالبيئة المحيطة بالشركة ، ويمكن أن تؤثر علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، منها ما يلي (حسن السيد ، ٢٠٠٦ ، ص.١٣٢ – Uyar, 2012 ,p.88) :

(أ)- عوامل تشريعية ومؤسسية : تتدخل التشريعات والقوانين السائدة بالدولة في تحديد ما يجب أن يتم الإفصاح عنه في القوائم والتقارير المالية للشركات ، وشكل ونوع الإفصاح من حيث كونه إلزامي أم اختياري ، ولذلك فإن مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يتوقف علي طبيعة التشريعات والقوانين السائدة في الدولة.

(ب)- الوضع التنافسي : يعتبر الوضع التنافسي للشركة قيدًا علي مستوي الإفصاح ، فقد ترى الإدارة ضرورة الاحتفاظ بمعلومات معينة وعدم الإفصاح عنها إذا كانت تلك المعلومات قد تضر مصالح الشركة وتؤثر علي مركزها التنافسي ، علي الرغم من كونها قد تكون مفيدة لبعض الأطراف المتعاملة معها ، وهذا يؤدي إلي انخفاض مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

(جـ)- التكلفة/ المنفعة : يعتبر تحليل التكلفة والمنفعة من العناصر الهامة التي تؤثر علي مستوي الإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، حيث توجد بعض التكاليف المرتبطة بتجميع وعرض ونشر المعلومات فلو كانت منافع الإفصاح عن هذه المعلومات تزيد عن تكلفة الحصول عليها سوف يتم الإفصاح وبشكلٍ كبير ، أما إذا كانت تلك التكاليف أكبر من المنافع المتوقعة فسوف ينخفض مستوي الإفصاح في تلك التقارير.

(د)- نوع القطاع التابع له الشركة: إن الشركات التي تكون مملوكة للقطاع الخاص يكون لديها مرونة ودافعٌ أكبر لنشر التقارير المالية عبر الإنترنت ، بينما الشركات المملوكة لقطاع الأعمال يكون لديها مرونة ودافع أقل لنشر تلك التقارير.

(هـ) - حجم مكتب المراجعة : تؤثر زيادة حجم مكتب المراجعة علي كمية وجودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية ،وتؤدي إلي تخفيض تكاليف الوكالة نظرًا لتمتع تلك المكاتب كبيرة الحجم بالإمكانيات والخبرات العالية ،والمعرفة الجيدة بالمعايير المحلية والدولية للمراجعة مما يترتب عليه تخفيض تكاليف عملية المراجعة عن تلك المكاتب صغيرة الحجم(Umoren & Asogwa,2013,p.74) ،تعتبر الشركات التي تخضع لمراجعة من قبل مكتب مراجعة كبير أكثر قدرةً للإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، حيث يؤدي ذلك إلي تحسن العلاقة بين المديرين والمستثمرين ، ومن ثمَ تحسين سياسات الإفصاح ، وذلك لأن مكاتب المراجعة الكبيرة تتمتع بسمعةٍ جيدة ومن ثمَ توفير أمن المعلومات المفصح عنها من خلال التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت , Joshi and Modhahki, 2003) .p.92)

يخلص الباحثون من دراسة العوامل المؤثرة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلي ما يلي:-

- تعتبر الشركات كبيرة الحجم أكثر رغبةً في القيام بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وذلك نتيجةً لتوافر الإمكانيات المادية والمالية لديها ، وكذلك لتجنب الضغوط الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها من قبل الجهات الحكومية والهيئات الرقابية المشرفة علي تداول الأوراق المالية.
- تحاول الشركات صغيرة الحجم القيام بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني ولكن مع التخوف من التعرض لوضع تنافسي سيئ ، وخاصةً إذا ما لجأت للاقتراض من الغير لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة والمنافسة مع الشركات كبيرة الحجم ، لأن ذلك قد يحملها بأعباء ديون جديدة ، ولذلك فهي توازن بين المنافع المترتبة علي الإفصاح الإلكتروني والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.
- توجد علاقة إيجابية بين ربحية الشركة ومستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، حيث تسعي الإدارة لزيادة مستوي الإفصاح المحاسبي عندما تزداد ربحية الشركة ، وذلك للحفاظ علي مناصبهم الإدارية ، والحصول علي المكافآت والحوافز ، أما في حالة انخفاض مستوي الربحية فتميل الإدارة لتخفيض مستوي الإفصاح المحاسبي لتجنب المساءلة من قبل المساهمين والمستثمرين ، وعدم الإضرار بالوضع التنافسي للشركة.

- إن زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية للشركات التي تعاني من ارتفاع معدل الديون له آثار إيجابية ، حيث يعمل ذلك علي تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها عملاء الشركة ، من خلال تدعيم مقدرتهم علي التعرف علي المركز المالي الحقيقي للشركة، وقد يساهم في تواجد المستثمر الأخلاقي وهذا من شأنه أن يخفض معدل الديون من خلال بث الطمأنينة لدي المقرضين، ولذلك يتفق الباحثون مع رأي (د.عبدالرحمن عبدالفتاح،٢٠١٠،ص.٨١٤) القائل بأن ارتفاع معدل الديون يؤدي إلي زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- يؤثر نوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة في تحديد مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، من حيث مدي توافر الخبرات والموارد المادية والبشرية بها.
- إن الشركات التي تسعي للقيد والتسجيل بالأسواق والبورصات الأجنبية تميل لزيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، وذلك لتتوافق مع القوانين والتشريعات الدولية المنظمة لتسجيل الشركات بالبورصات والأسواق العالمية ، وكسب ثقة الهيئات والمنظمات الدولية.
- إن وجود مكاتب مراجعة كبيرة تخضع لها الشركات يزيد من مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، من خلال تدعيم الثقة في تعاملات تلك الشركات ، وزيادة مستوي الشفافية في المعلومات ، وتخفيض تكاليف الحصول علي رأس المال.
- تعتبر العوامل المرتبطة بالبيئة قيودًا علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، ويجب أخذها في الحسبان عند تقييم مستوي الإفصاح المحاسبي.
- توجد عوامل أخري تؤثر علي مستوي الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، منها ما يلي :-

- الضغوط الخارجية : قد تتعرض الشركات لمطالبات من قبل الجهات الخارجية ذوي المصلحة بها مثل (العملاء – المستثمرين – المقرضين – الموردين - ..... وغيرهم) بمزيدٍ من الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ، وقد يتم ذلك بزيادة كمية ونوعية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت .
- مدى توافر الوسائل التكنولوجية بالمنشأة : وتشير إلي مدي توافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والخبراء لتسهيل عمليات الإفصاح في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، حيث يشير ذلك إلي أنه كلما امتلكت المنشأة وسائل تكنولوجيه حديثة متوافقة مع نظم المعلومات السائدة بها كلما أدي ذلك إلي سهولة وزيادة ممارسة الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- مدى توافر لجان مراجعة داخلية مستقلة : حيث تعمل لجان المراجعة الداخلية المستقلة علي تحسين شفافية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، وذلك من خلال تحسين الإشراف والرقابة علي نشر تلك التقارير.

٥/٢ : حوكمة الشركات المفهوم والآليات :

١/٥/٢ : مفهوم حوكمة الشركات :

إن اختلاف قواعد ومبادئ حوكمة الشركات بين الدول واختلاف الثقافات والعادات بين المجتمعات ، واختلاف آراء ووجهات نظر المهتمين بحوكمة الشركات أدي إلي عدم وجود مفهوم موحد لها ،وللتعرف علي مفهوم الحوكمة يمكن تناول بعض الآراء المختلفة التى تناولت ذلك كما يلى :-

أولاً : وجهة نظر الباحثين :-

اهتم كثيرٌ من الباحثين بوضع مفهوم لحوكمة الشركات من الناحية المحاسبية ، والإدارية ، والإستراتيجية ، وذلك علي النحو الآتي :-

(١)- من الناحية المحاسبية: يري (Moradi et al.) : أن حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعةٍ من السياسات والإجراءات التي تطبقها الشركة لمراقبة وحماية مصالح جميع الأطراف الداخلية والخارجية التي تتعامل معها (Moradi et al., 2013 , p.823).

(٢)- من الناحية الإدارية: يري (Parlakkaya et al.) : أن حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعةٍ من المبادئ التوجيهية لكيفية إدارة الشركة ورقابتها بغرض تحقيق أهدافها وغاياتها والإضافة لقيمتها ، وتوفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها (Parlakkaya et al., 2015 , p.815).

(٣)- من الناحية الإستراتيجية: يري (جودة) : أن حوكمة الشركات تمثل إطارًا مرجعيًا يتضمن هيكل وعمليات مجلس الإدارة في علاقته بالأطراف الأخرى ذات المصلحة بالشركة ، ويقوم علي أدوار من عملية الوكالة وممارسات القيادة الإستراتيجية ، بهدف دعم القدرة التنافسية لتنظيمات الأعمال (د.جوده عبدالرؤوف ، ٢٠٠٦ ، ص.١٥).

ثانياً : وجهة نظر الجهات العلمية والمهنية :-

اهتمت بعض الجهات العلمية والمهنية محلياً ودولياً بوضع مفهوم لحوكمة الشركات ، منها ما يلي :-

(١)- مفهوم حوكمة الشركات وفقاً لتقرير لجنة Cadbury : هي نظام شامل للرقابة ، يتضمن النواحي المالية والإدارية والقانونية والنواحي الأخرى من أجل إدارة الشركة ، ورقابة عملياتها (Cadbury Commission , 1992 , p.15).

(٢)- مفهوم حوكمة الشركات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD : هي عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين إدارة الشركة وحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة ، من أجل صياغة أهداف الشركة وطرق تحقيقها ، ووسائل متابعة وتقييم الأداء وتوفير مؤشرات ملائمة للإدارة لتقييم مدي تحقق تلك الأهداف ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد (OECD , 1999 , p.5).

(٣)- مفهوم حوكمة الشركات وفقاً لمؤسسة التمويل الدولي International Finance Corporation (IFC): هي نظام يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها (IFC , 2006 , p.2).

(٤)- مفهوم حوكمة الشركات وفقاً لتقرير البنك الدولي The World Bank : هي عبارة عن مجموعة من الهياكل والعمليات التي توجه وتراقب عمل الشركات (The World Bank , 2005 , p.2).

(٥)- مفهوم حوكمة الشركات وفقاً لقواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر : هي مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحيةٍ أخري ، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل الأطراف (وزارة الاستثمار ، مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦ ، ص.٨).

يتضح للباحث من تناول المفاهيم المختلفة لحوكمة الشركات ما يلي :

- تقوم حوكمة الشركات علي افتراضات نظرية الوكالة ، بوجود مجموعةٍ من العلاقات التعاقدية بين إدارة الشركة (الوكيل) ، والأطراف ذات المصلحة بالشركة (الموكل) ، ووجود تعارض في المصالح بينهما (الوكيل والموكل) ، ولذلك فهي تعمل علي تحقيق التوافق والتوازن بين جميع الأطراف.
- الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد ، حيث تهتم بالنواحي المحاسبية والإدارية والقانونية والإستراتيجية المرتبطة بالشركة ، فهي هيكل متكامل من أجل تحقيق الرقابة الفعالة علي عمليات الشركة.

- الحوكمة هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم عمل الشـــركات وتســـتخدم في إدارتها ، وتحقيق الرقابة والتوازن وحماية مصـــالح جميع الأطراف المهتمة بها ، مع ضـــمان الالتزام الأخلاقي ، وإدارة المخاطر.

٢/٥/٢ : آليات حوكمة الشركات :

تشير آليات حوكمة الشركات إلى مجموعة الوسائل والأدوات التي تستخدم في رقابة وحماية مصالح جميع الأطراف المهتمة بالشركة وتحقيق أهدافهم ورغباتهم، وتستخدم في الحد من مشكلات الوكالة التي تنشأ بين المساهمين (الموكل) ، الإدارة (الوكيل) ، والعمل على تحقيق التوازن فيما بينهم ، وتوجد مجموعتان من آليات حوكمة الشركات هما(د.محمد مصطفي ، ٢٠٠٦ ، ص.٢٢:٢٤ - Babalunde & Oloniran , 2009,p.334):

(أ) - المجموعة الأولى – الآليات الخارجية : تتمثل هذه الآليات في البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشـــركات والتي قد تختلف من دولة لأخرى ، مثل القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأســـواق كقوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضًا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل علي منع الاحتكار ، ووجود نظام مالي جيد يضـمن توفير التمويل اللازم للمشـروعات بالشـكل المناسـب الذي يشجع الشركات علي التوسع والمنافسة الدولية ، وكفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصـــات ، وذلك عن طريق إحكام الرقابة علي الشـــركات والتحقق من دقة وســـلامة البيانات والمعلومات التي تنشـــرها وأيضـــاً وضـــع العقوبات المناســـبة ، والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات ، ويندرج أيضًا تحت هذه المحددات دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية ، والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية علي سبيل المثال في جمعية المحاسبين والمراجعين.

(ب) - المجموعة الثانية – الآليات الداخلية : تمثل تلك الآليات حلقة الوصـــل بين الملاك والإدارة وجميع أصـــحاب المصـــالح والأطراف الخارجية ، وتعمل على تحقيق التوازن فيما بينهم ، وتشـــمل القواعد والأســـاليب التي تطبق داخل الشـــركات والتي تتضـــمن وضـــع هياكل إدارية ســـليمة توضـــح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشـــركات ، وتوزيع مناســـب للســـلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات ، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلي وجود تعارضًا في المصالح بين هؤلاء الأطراف ، بل يؤدي إلي تحقيق مصالح المستثمرين علي المدى البعيد.

ويمكن تناول بعض آليات حوكمة الشركات فيما يلي:

أولًا- مجلس الإدارة: يعتبر إنشـــاء مجلس إدارة يمتاز بالخبرة والمهارة والكفاءة والاســـتقلالية إحدى الخطوات الهامة والرئيسية نحو التطبيق الجيد لحوكمة الشركات ، حيث يعمل علي تطبيق نظم للرقابة الجيدة علي المعلومات التي تتضـــمنها التقارير المالية ، بحيث تعكس الوضـــع الحقيقي للنشـــاط الاقتصـــادي للشـــركة ، وتجنب تحقيق منافع أي طرف علي حســـاب باقي الأطراف الأخرى المتعاملة مع الشـــركة ، واتخاذ القرارات التي تعظم من ثروة الملاك والمســـاهمين ، وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصـــادية للشـــركة ، ويمكن التعرف على مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشـــركات كالآتي:-

(١)- تكوين مجلس الإدارة: عادةً ما يتم تشكيل مجلس الإدارة من نوعين من الأعضاء هما (د.سمير أبوالفتوح – د.رشا محمد ،٢٠١٠،ص.٤٥٧- Izan et al.,2010,p.217):-

- الأعضـــاء أو المديرين التنفيذيين Executive directors : يطلق عليهم أعضـــاء من الداخل وهم الذين يتحملون المســئولية المباشــرة في إدارة الشــركة ومتابعة العمليات اليومية مع المدير التنفيذي الرئيسي ، ويهتمون بالقرارات الخاصة بنشاط الشركة وعمليات التمويل والتسويق.
- الأعضـــاء غير التنفيذيين Non executive directors : يطلق عليهم الأعضـــاء من الخارج ، ويعملون على المســـاعدة في اتخاذ الأحكام والقرارات المتعلقة بدفع المكافآت وتعيين المديرين التنفيذيين ، ويعتبر هؤلاء الأعضـــاء بمثابة آلية للرقابة على تصـــرفات الإدارة وحماية مصـــالح المساهمين، والحد من السلوك والتصرفات الانتهازية للإدارة.

(٢)- خصـائص مجلس الإدارة: يتميز مجلس الإدارة بمجموعةٍ من الخصـائص التي تسـهل من أداء عمله ، حيث يحدد النظام الأساسي للشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة على ألا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن أحد عشر عضوًا ، تقوم الجمعية العامة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة للمدة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة بشرط ألا تتجاوز ثلاث سـنوات ، وتكون أغلبية أعضـاء مجلس الإدارة من الأعضـاء غير التنفيذيين ، ويحظر الجمع بين منصـب رئيس مجلس الإدارة وأي منصـب تنفيذي بالشـركة ، على ألا يقل عدد أعضـاء مجلس الإدارة المسـتقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر(د.محمد مصطفي ، ٢٠٠٨،ص.٣٠:٣١) ، ويمكن التعرف على حجم ونسـبة الأعضـاء المسـتقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة حسـب مبادئ الحوكمة في بعض الدول، كما يتضح في الجدول الآتي:-

" جدول رقم (١) يوضح حجم ونسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين في مجلس الإدارة" حسب مبادئ الحوكمة في بعض الدول"

الدولة	الدليل او التقرير	حجم مجلس الإدارة	ازدواجية وظيفة رئيس المجلس والمدير التنفيذي	الأعضاء غير التنفيذيين الخارجين	الأعضاء المستقلون
المملكة المتحدة	Cadbury, 1992	غير محدد	يجب الفصل بين الوظيفتين	٣ كحد أدنى	الأغلبية
الولايات المتحدة	-Blue Ribbon,2000 - Nyse,2002	المجلس يحدده	يجب الفصل بين الوظيفتين	غير محدد	الأغلبية الجوهرية
كندا	بورصةTornto, 1994	من (١٠ -١٦)	يجب الفصل بين الوظيفتين	غير محدد	الأغلبية
استراليا	Boseh, 1995	التعين يتم من قبل لجنة وفق معايير	يجب الفصل بين الوظيفتين أو أن يتم تعين نائب الرئيس من الأعضاء غير التنفيذيين	الأغلبية	ثلث الأعضاء
مصر	دليل قواعد ومعاير حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين ٢٠١١	ألا يقل عن (٥) أعضاء	يفضل الفصل بينهما على أن يتم تعين نائب الرئيس من الأعضاء غير التنفيذيين	الأغلبية	ثلث الأعضاء
المنظمات الدولية	OECD, 2004	غير محدد	غير محدد	عدد كاف	غير محدد

المصدر : (د آمال محمد ، ٢٠٠٨، ص ٢٠٥) بتصرف من الباحثين

(٣)- دور مجلس الإدارة في تنفيذ حوكمة الشركات ودعم الرقابة: يؤدي مجلس الإدارة دورًا محوريًا في تنفيذ حوكمة الشركات ودعم الرقابة ، ويتضح ذلك من خلال قيام مجلس الإدارة بالآتي :-

- يعمل كوكيل عن المستثمرين ويقوم بمحاسبة ومساءلة المديرين عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة ، والمساعدة على تخفيض تكاليف الوكالة ، وعزل وتعيين الإدارة ومنح مكافآت لها(د.هبه عبدالمتعال،٢٠١٢،ص.٨٠٣ – Peasnell et al., 2005,p.1312).
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن سياسات الشركة محددة ولديها بيئة رقابية صلبة ، والعمل علي رفع مستويات الإفصاح والشفافية (د.علي محمود ، د.مني مغربي ، ٢٠١٤ ، ص.٣١٩).
- يعمل مجلس الإدارة علي زيادة عمليات الرقابة من خلال اختيار فريق الإدارة الكفء والإشراف علي إنشاء وتكوين العمليات ، وبناء وإيجاد إدارة قوية للمراجعة الداخلية (د.عبدالرحمن عبدالفتاح ، ٢٠١٢ ، ص.٥٣) ، مما يؤدي إلي انخفاض حالات الغش والاحتيال بالنسبة للشركات التي لديها مجلس إدارة يتميز بنسبة عالية من الأعضاء الخارجين المستقلين ، حيث يكونون أكثر دافعية لحماية مصالح حملة الأسهم انطلاقاً من نظرية المراقب الفعال ، وذلك بسبب رغبة هؤلاء الأعضاء في حماية رأس المال ، الذي يتمتعون به والمتمثل في السمعة الجيدة (د.جودة عبدالرؤوف ، ٢٠٠٦ ، ص.١١).

ثانيًا- لجنة المراجعة: تعتبر لجنة المراجعة إحدى لجان مجالس الإدارة الفعالة حيت تسهم بدورٍ إشرافي مهم من خلال ما تقوم به من مهام ، وما يفوض إليها من صلاحيات كأحد آليات حوكمة الشركات (د.آمال محمد ،٢٠٠٨،ص.٢٠٧:٢٠٨) ، فهي قلب حوكمة الشركات حيث تهدف إلي تحقيق شفافية ومصداقية وعدالة التقارير المالية ، ولذلك ينظر إليها المجتمع المالي باهتمامٍ كبيرٍ باعتبارها صمام أمان لحماية مصالح المستثمرين وباقي الأطراف المهتمة وزيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة(د.فهيم أبوالعزم ،٢٠٠٦، ص.١٣٠ – د.محمد الرملي ،٢٠٠١ ،ص.١٢).

ويمكن تناول لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات فيما يلي:-

(١)- تكوين لجنة المراجعة: يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى وذلك وفقًا لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة ، وفي جميع الأحيان يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة متفق مع المسئوليات الواجب القيام بها وطبيعة ظروف الشركة(د.محمد مصطفي ، ٢٠٠٦ ،ص.١٥٢) ، ويشكل مجلس الإدارة لجنة المراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مستقلين من الأعضاء غير التنفيذيين بغرض زيادة كفاءة وفعالية عمليات الرقابة التي يقوم بها مجلس الإدارة على التقارير المالية(Izan et al., 2010 , p.217).

(٢)- عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة: يعتبر عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام مقياسًا هامًا على مقدرة اللجنة لأداء مهامها ووظائفها ، وتتوقف عدد تلك المرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام على حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التي تحيط بالشركة(د. محمد مصطفي ، ٢٠٠٦ ،ص.١٥٣) ، وقد ورد بدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري أنه يجب أن تجتمع اللجنة دورياً وفقاً لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرةٍ كل ثلاثة أشهر.

(٣)- دور لجنة المراجعة في تنفيذ حوكمة الشركات ودعم الرقابة: تعمل لجنة المراجعة علي إحداث توازن بين الإدارة وجميع الأطراف المتعاملة مع الشركة ، وتقليل حدة الصراعات بين تلك الأطراف من أجل الوصول لممارسة جيدة للحوكمة ، ويتضح ذلك من خلال دورها في القيام بالآتي :

- مراقبة أنشطة مجلس الإدارة من خلال ضمان عمليات الإفصاح والتقييم الدقيق والسليم حول قرارات وأداء الإدارة العليا (Allegrini & Greco , 2013 , p.195).

- فحص وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ، والتحقق من استجابة إدارة الشركة لملاحظات مراقب الحسابات وهيئة سوق المال ، والتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ودعم ومساندة تحقيق مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة (د.مجدي محمد ، ٢٠٠٩ ، ص.٢٦:٢٧).
- توفير المعلومات الملائمة والموثوق فيها لأصحاب المصالح بالشركة وإعداد تقارير مالية أكثر جودة(Anderson et al., 2004 , p.9:11) ، والحد من إدارة الربحية وعدم تماثل المعلومات ومحاسبة المراجعين الخارجين حول نطاق عملهم وطبيعة ومدى جودة أداء عملهم (Bhasin , 2012 , p.857).

ثالثًا- المراجعة الداخلية: تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الآليات الهامة لحوكمة الشركات ، وفي الوقت ذاته عنصرًا فاعلًا من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يتم داخل الشركة وأيضًا آلية هامة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تحتويها الدفاتر والسجلات المحاسبية ، وتكتسب المراجعة الداخلية مصداقيتها كمهنة من ثقة الجهات المستفيدة منها في جودة أداء المراجعين الداخلين الذين ينتمون إليها وفي التأكيد الموضوعي الذي توفره إدارة أو قسم المراجعة الداخلية بشأن إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في المنظمات المختلفة(د.مجدي محمد ، ٢٠٠٩ ،ص.٧٥).

- دور المراجعة الداخلية في تنفيذ حوكمة الشركات ودعم الرقابة :

أشار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر إلي مجموعةٍ من القواعد التي تخص إدارة المراجعة الداخلية ، والتي من خلالها تستطيع تنفيذ حوكمة الشركات ودعم الرقابة ، ومنها ما يلي :-

- يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ لذلك بالشركة ويكون من القيادات الإدارية بها ، ويتبع إداريًا العضو المنتدب وتكون تبعيته التقريرية إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.
- يكون لمدير المراجعة الداخلية كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله على أكمل وجه ، ويجب إمداد المراجعة الداخلية بالوسائل والأدوات و التجهيزات اللازمة لأداء عملها بكفاءة.
- تقوم إدارة الشركة بالتعاون مع لجنة المراجعة بوضع نظام محكم للرقابة الداخلية حتى يتسنى للمراجعة الداخلية القيام بإحكام الرقابة.
- تعمل المراجعة الداخلية علي تقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة ، والتأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم.

رابعًا- المراجع الخارجي: يعتبر المراجع الخارجي أحد آليات حوكمة الشركات ، حيث يقع عليه عبء تحمل المسئولية عن مدى موثوقية التقارير المالية ، وخاصةً عندما يكون دور لجان المراجعة ثانوي أو محدود (Cohen et al., 2007 ,p.167:168) .

- دور المراجع الخارجي في تنفيذ حوكمة الشركات ودعم الرقابة :

يعمل المراجع الخارجي علي تنفيذ حوكمة الشركات ودعم الرقابة من خلال مراجعة القوائم والتقارير المالية والتصديق علي قوائم وإجراءات الرقابة الداخلية ، إضافةً إلي فحص قوانين حوكمة الشركات والتصديق عليها (د.الهادي محمد ، د.عصام الدين السائح ، ٢٠١٥ ، ص.٢٨٥:٢٨٦) ، ويتم ذلك من خلال إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى سلامة ونزاهة القوائم المالية مع توافر التأهيل والخبرة والكفاءة ، حتى يتمكنوا من إصدار التقارير ورفعها للإدارة العليا بما فيها التقارير الخاصة بمدى ملائمة قواعد حوكمة الشركات ، وكذلك دعم الرقابة من خلال التأكيد على أن المعلومات المالية تعكس المركز

المالي الحقيقي للشركة ، والتنسيق مع إدارة المراجعة الداخلية في مساعدة مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة ، وبث الطمأنينة لدي جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة.

خامسًا- هيكل الملكية : يعتبر هيكل الملكية أحد الآليات الهامة لحوكمة الشركات والتي تؤثر بشكلٍ فعالٍ على التطبيق الجيد لقواعد ومبادئ الحوكمة ،حيث يعمل على دعم الرقابة وتحسين سلوك الإدارة ، ويتوقف ذلك علي عاملين أساسين هما (أ)- مدي تشتت أو تركز ملكية الأسهم ، (ب)- مدي معرفة ودراية الملاك بأوضاع الشركة والقدرة علي الحصول علي المعلومات(إبراهيم السيد ، ٢٠١٠ ، ص.٢٠) ،وتوجد عدة أنواع من هياكل الملكية يمكن التمييز بينها كما يلى :-

أولاً - من حيث درجة تركز ملكية الأسهم : نظراً لكبر حجم الشركات وضخامة رؤوس الأموال أدى ذلك إلى انفصال الملكية عن الإدارة وتوزيع الملكية بين عدد مختلف من حملة الأسهم ، حيث أصبح عدد صغير من حملة الأسهم يمتلك كمية كبيرة منها مما أدي إلي تركز الأسهم ، وعدد كبير من حملة الأسهم يمتلك كمية صغيرة منها مما أدى إلى تشتت ملكية الأسهم ، لذلك يمكن تقسيم هيكل الملكية من حيث درجة تركز الأسهم إلى نوعين هما:-

١- تركز هيكل الملكية : في هذا النوع من هياكل الملكية تتركز الملكية في أيدي عدد محدود من حملة الأسهم (سواء أفرادًا أو عائلاتٍ أو مؤسساتٍ أو مديرين .....) مما يجعل لديهم القدرة على التأثير على قرارات الإدارة ، وينتشر هذا النوع من هياكل الملكية في الدول التي تطبق القانون المدني.

وتمتاز هياكل الملكية المركزة بقدرتها على مراقبة سلوك وتصرفات الإدارة ، والحد من السلوك الانتهازي لها، والميل إلى اتخاذ القرارات التي تعظم وتطور من قيمة الشركة على المدى البعيد، ولكن ما يؤخذ على هذا النوع من هياكل الملكية هو وجود احتمال للتواطؤ مع الإدارة من أجل تحقيق منافع ومصالح شخصية لتلك الفئة من حملة الأسهم على حساب الأطراف والفئات الأخرى من مساهمي الأقلية ، وكذلك عدم تمتع مساهمي الأقلية بحقوقهم القانونية في أغلب الأحيان وقد يتم إهدار موارد الشركة(د.توفيق عبدالمحسن،٢٠٠٩,ص.٢١٠).

٢- تشتت هيكل الملكية : في ظل هذا النوع من هياكل الملكية ، تتوزع ملكية الأسهم بين عدد كبير من حملة الأسهم، وتنخفض درجة الرقابة على الإدارة بسبب ضعف حصة ملكية المساهمين، وانخفاض قدرتهم على التأثير على ممارسات الشركة في إعداد التقارير المالية ، وينتشر هذا النوع من هياكل الملكية في الدول التي تطبق القانون العام حيث توفر مزيدًا من الحماية القانونية والتشريعية لتلك الفئات من حملة الأسهم.

ويساعد هذا النوع من هياكل الملكية على انتشار وتشتت الملكية بين عدد كبير من المستثمرين ، وتشجيع المدخرات الصغيرة على الاستثمار في بورصة الأوراق المالية مما يعزز من تحقيق السيولة في الأسواق المالية ، ومساعدة المستثمر على تنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به من أسهم أكبر عدد من الشركات(محيي الدين أحمد ، ٢٠٠٩ ، ص.٦٣) ،وأهم ما يعاب على هذا النوع من هياكل الملكية أن الملاك يميلون إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير وليس في الأجل الطويل ، ويؤدي ذلك إلى الخلافات بين أعضاء مجلس الإدارة والملاك ، كما أن قدرة المساهمين على التخلي عن استثماراتهم في الشركات واللجوء إلى الاستثمار في شركات أخرى لتحقيق أرباح مرتفعة قد يؤثر على مدى استقرار الشركات (د.محمد مصطفي ، ٢٠٠٨ ، ص.٢٨:٢٩).

ويرى الباحثون أن هذا النوع من هياكل الملكية يوفر درجة أمان بشكل أكبر للمستثمرين من خلال تخفيض درجة المخاطر التي قد يتعرضون لها، نتيجةً لحدوث خسائر قد تضر برؤوس أموالهم إذا ما تم

توزيع استثماراتهم بين عددٍ كبيرٍ من الشركات مع ضرورة توافر الحماية القانونية لهم، ولكن فى نفس الوقت قد يؤثر على الوضع الاقتصادي و المركز المالي للشركة في حالة حدوث مثل تلك الخسائر ، حيث يلجأ المستثمرون في هذه الحالة للانسحاب من تلك الشركات والبحث عن قنوات استثمارية جديدة ربما قد تكون الاحتفاظ بالمدخرات ، وبالتالي تخفيض السيولة في الأسواق المالية وحدوث ركود اقتصادي نتيجة لعدم توافر السيولة والإحجام عن الاستثمار.

ثانياً - من حيث نوع حملة الأسهم : لا تقتصر ملكية الأسهم على نوع وحيد من حملة الأسهم ولكن تتنوع ما بين مستثمر مؤسسي ، والإدارة ، كبار المساهمين ، أفراد العائلة الواحدة ، ويمكن توضيح تلك الأنواع كالتالي:-

١ - الملكية المؤسسية: يشير هذا النوع من الملكية إلى المؤسسات التى تهتم بالاستثمار بالشركات مثل صناديق الاستثمار الخاصة ، وصناديق التقاعد والمعاشات والبنوك وشركات التأمين.

وتوجد وجهتان نظر فيما يتعلق بدور المستثمر المؤسسي في التأثير على سلوك الإدارة وهما:-

الرأي الأول- يرى أن المستثمر المؤسسي يمارس دورًا فعالًا في الرقابة على الإدارة:

نظرًا لضخامة حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمر المؤسسي هذا يعتبر دافعًا له لممارسة دورٍ رقابيٍ فعالٍ على الإدارة سواءً من خلال التدخل المباشر أو من خلال السعي نحو تفعيل آليات حوكمة الشركات، حيث يعمل المستثمر المؤسسي على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، والتأثير على الإدارة من خلال استخدام حق التصويت واتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات البيع والشراء، كما أن لديه قدرات فنية عالية تمكنه من تفسير وتحليل معلومات القوائم المالية بكفاءةٍ أعلى وتكلفةٍ أقل من المستثمرين الأفراد بالإضافة إلى قدرته على تجميع وتحليل كمٍ كبيرٍ من المعلومات عن الشركة من مصادر أخرى بخلاف القوائم المالية ، ومن ثمَ المساعدة على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين (د.ابراهيم السيد ، ٢٠١٠ ، ص.٦:٧ – Aggrawal et al ., 2011 , p.154:155).

الرأي الثاني- يرى أن المستثمر المؤسسي لا يمارس دورًا فعالًا في الرقابة على الإدارة :-

يشير هذا الرأي إلى فرضية الحياد السلبي حيث أن المستثمر المؤسسي هو مستثمر سلبي يفضل بيع ما لديه من أسهم في الشركات ذات الأداء الضعيف من أن ينفق الموارد في مراقبة وتحسين أداء الإدارة ، وقد يكون المستثمر المؤسسي غير قادر على ممارسة الدور الرقابي والتصويت ضد المديرين لأنه قد يؤثر على علاقات العمل مع الشركة وبناءً عليه يتواطأ المستثمر المؤسسي مع الإدارة (د.علي محمود – د.مني مغربي،٢٠١٤ ،ص.٣٢٣:٣٢٤).

يميل الباحثون لتأييد الرأي الأول حيث يرى أن المستثمر المؤسسي يمارس دورًا فعالًا في الرقابة على الإدارة من خلال ضخامة رؤوس الأموال التي يقوم باستثمارها داخل الشركة ، والتأثير على مركزها المالي من خلال زيادة أو تخفيض حجم الاستثمارات بالإضافة إلى تملكه حق التصويت على جميع القرارات التي تتخذها إدارة الشركة، كما أن وجوده داخل الشركة يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويضمن وجود المساءلة بين حملة الأسهم والإدارة ، ولذلك يستطيع بسهولة القيام بعمليات رقابة الإدارة وتصرفاتها.

٢- الملكية الإدارية: ويقصد بها مقدار أو نسبة حصة الإدارة في الملكية، وتعمل على التوفيق بين مصالح المساهمين والإدارة وهذا يؤدي إلى تخفيض مطالبة المساهمين لزيادة عمليات الرقابة ، وتؤثر الملكية الإدارية في تكاليف الوكالة من ناحيتين هما (د.علي يوسف ، ٢٠١٢، ص.٢٥١):-

- زيادة مستوى الملكية الإدارية:

إن وجود إدارة تتمتع بحصة ملكية مرتفعة تؤدي إلى تقارب مصالح حملة الأسهم والإدارة معًا، ومن ثمَ لا تتخذ الإدارة في هذه الحالة قرارات تؤدي إلي تعظيم منافعهم الخاصة، ويترتب علي ذلك تخفيض تكاليف الوكالة ، ومن ثمَ دعم التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.

- تخفيض مستوى الملكية الإدارية:

إن وجود إدارة تتمتع بحصة ملكية منخفضة يؤدي ذلك إلى اختلاف المصالح بين المساهمين والإدارة وفي هذه الحالة ستكون دوافع الإدارة ضعيفة للعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم الخارجية ، ومن ثمَ يتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الوكالة ، والتأثير السلبي علي تطبيق حوكمة الشركات.

يخلُص الباحثون من ذلك وجود علاقة عكسية بين هيكل الملكية الإدارية وتكاليف الوكالة وتطبيق حوكمة الشركات ، فكلما زاد هيكل الملكية الإدارية كلما زاد تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، ومن ثمَ تنخفض تكاليف الوكالة وزيادة الرقابة والسيطرة علي أنشطة الإدارة التنفيذية وتقييم أداء الإدارة وزيادة التطبيق الجيد للحوكمة ، وكلما انخفض هيكل الملكية الإدارية كلما اختلفت مصالح كلٍ من الإدارة والمساهمين ومن ثمَ ترتفع تكاليف الوكالة ، وينعكس ذلك بالأثر السلبي علي تطبيق الحوكمة.

٣- ملكية كبار المساهمين: يشير هذا النوع من هيكل الملكية إلى أن ملكية الأسهم تتركز في حوزة فئة من المساهمين يطلق عليهم كبار المساهمين، سواءً كانوا أفرادًا أو شركات ، ويكون لهم الحق في التصويت وإبداء الرأي في القرارات التي تنفذها الإدارة لما يتمتعون به من امتلاك غالبية الأسهم (Sandra , 2012 , p.60) ، وأهم ما يعاب على هذا النوع من هياكل الملكية هو احتمالية تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة بشأن اتخاذ القرارات التي تعظم منافعهم الخاصة على حساب صغار المساهمين، والحصول على معلومات قد لا يتمكن باقي المساهمين من الحصول عليها مما يعظم من مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وقد يضر ذلك بالوضع التنافسي للشركة واستقرارها.

٤- الملكية العائلية: ينتشر هذا النوع من هياكل الملكية في الشركات التي تتسم بوجود تأثير جوهري لأعضاء أحد العائلات بشكل لا يتناسب مع ملكيتهم، ويترتب على ذلك أنه يتم السيطرة على الشركة بواسطة أفراد العائلة أما من خلال الملكية والإدارة أو كلاهما، وأنها تنشأ بواسطة أفراد العائلة المؤسسة وتخضع لتأثيرها، وتهدف إلى نقل الأعمال الخاصة بالعائلة إلى الأجيال القادمة (Dechun ,2006 , p.620).

ويرى الباحثون أنه على الرغم من قدرة هيكل الملكية العائلية على إحكام الرقابة على تصرفات الإدارة إلا أنها قد تزيد من حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات ، وذلك من خلال تمتع أفراد العائلة الواحدة من الحصول على المعلومات الخاصة التي تعظم منافعهم الشخصية على حساب باقي المساهمين ، وهذا بالتبعية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الأسواق المالية وارتفاع تكاليف رأس المال اللازم لتلك الشركات.

٣/٥/٢ - أثر آليات حوكمة الشركات على مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

تعتبر آليات حوكمة الشركات من الأدوات الرقابية الهامة التي تستخدم في حماية المستثمرين، والحد من التعارضات الناتجة عن الوكالة نتيجة لاختلاف مصالح كل من المساهمين والإدارة. وتعمل آليات حوكمة الشركات على دعم سياسات الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية من خلال الآتي(Kelton & yaung , 2008 , p.66):-

- توفير سياسات مكملة للإفصاح المحاسبي: وذلك عندما يكون تطبيق آليات حوكمة الشركات من أجل زيادة عمليات الرقابة الداخلية للشركة، والحد من قيام المديرين باستغلال معلومات معينة لمصلحتهم الخاصة، وهذا يؤدي إلى تحسين شمولية الإفصاح المحاسبي وزيادة جودة القوائم المالية.

- توفير سياسات بديلة للإفصاح المحاسبي: وذلك عندما يكون تطبيق آليات حوكمة الشركات بغرض تخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من السلوك الانتهازي للإدارة داخل الشركة، وأيضًا تخوف الشركة من زيادة التكاليف الخاصة بالإفصاح وتكاليف التقاضي ، وكذلك من التكاليف المرتبطة بالخسائر المحتملة.

وفي ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، اتجهت الكثير من الشركات لتحسين شفافية الإفصاح المحاسبي وزيادة كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وذلك باستخدام طرق بديلة لعرض ونشر المعلومات مثل القيام بنشر التقارير المالية عبر الانترنت، ولقد تأثر مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بتلك التقارير بآليات حوكمة الشركات ، ويتضح ذلك كالتالي:-

١/٣/٥/٢ - أثر مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني: اتضح فيما سبق أن مجلس الإدارة له دورٌ مركزيٌ هامٌ كآلية داخلية من آليات حوكمة الشركات ، حيث يقع على عاتقه المسئولية الكبيرة في توفير جودةٍ عاليةٍ في سياسات الإفصاح بالشركة، والإفصاح عن الأحداث الجوهرية التي قد يكون لها تأثير هام على قيمة الشركة ، ويمكن توضيح أثر مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في النقاط الآتية:-

أولاً - فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة:

يعتبر حجم مجلس الإدارة آلية رقابية هامة ومؤثرة في مراقبة سلوك الإدارة ، وفي هذا الصدد يوجد رأيان، هما:-

(أ)- رأي يؤيد وجود مجلس إدارة صغير: ويستند هذا الرأي على أن وجود مجلس إدارة صغير يعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية للمستثمرين الخارجين، من خلال تركيز مديري تلك المجالس على تقديم وضمان رقابة فعالة للوصول إلى إفصاح ذات جوده عالية (Botti et al., 2014,p.46:47).

(ب)- رأي يؤيد وجود مجلس إدارة كبير: ويستند هذا الرأي على أن وجود مجلس إدارة كبير يتيح كثيرًا من التخصصات ، وتنوع كبير في المجالات، ويفضل ذلك في الشركات كبيرة الحجم (Lorderer & Peyer , 2002 ,p.167 – Coles et al., 2008 , p.329).

ويرى (Vafeas) أن حجم مجلس الإدارة يرتبط بعلاقة عكسية مع جودة المعلومات المحاسبية، ويستند في ذلك على أن مجالس الإدارة الكبيرة تزيد من احتمالية تخفيض جودة المعلومات المفصح عنها بسبب احتمال وجود صراعات بين المديرين نتيجةً لزيادة عددهم وانخفاض جودة عمليات الرقابة (Vafeas , 2000 , p.144) ، ويختلف الباحثون مع ذلك حيث يرى أن وجود مجالس إدارة كبيرة به عددٍ كبيرٍ من المديرين يعمل على زيادة جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية كي يعطي انطباعاً جيداً عن مدى كفاءة وخبرة هؤلاء المديرين للمحافظة على سمعتهم وتعظيم أرباح الشركة وبالتالي تزداد الحوافز والمكافآت ، ولا يستطيع ايٍ من هؤلاء المديرين أن يتمتع بمعلوماتٍ خاصةٍ تعظم من منفعته الشخصية.

ويجب ألا يزيد حجم مجلس الإدارة عن عددٍ معين من الأعضاء والذي يجب أن يتناسب بشكل كبير مع حجم أصول الشركة، ويعتبر كبر حجم مجلس الإدارة داعمًا لزيادة مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت ، حيث يبذل هؤلاء المديرون الجهد والعناية المطلوبة من خلال تخصيص الوقت والاهتمام الكافي بالشركة ، بالإضافة إلى قيام هؤلاء المديرين بالتنسيق فيما بينهم بتحديد الأدوار المنوط بها كلٍ منهم من خلال الاجتماعات الدورية (د.علي محمود ، د.مني مغربي ، ٢٠١٤ ، ص.٣٢٧).

ويرى الباحثون وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، ويتضح ذلك في الآتي :-

١- إن زيادة حجم مجلس الإدارة يتيح مزيجًا من الخبرات والكفاءات لدى المديرين مما يساعد على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وبالتالي قيام تلك المجالس باستخدام المواقع الإلكترونية وتفعيلها بشكل جيد في نشر التقارير المالية الخاصة بالشركة ، ومن ثمَ زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٢- إن زيادة حجم مجلس الإدارة يجعل من الصعب علي أي عضو من أعضاء المجلس استغلال موقعه الإداري بالحصول علي معلومات خاصة قد تضر بمصالح الشركة أو المساهمين ، ومن ثمَ تكون النتيجة هي تحقيق العدالة في نشر المعلومات وفي التوقيت المناسب ، وزيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٣- إن زيادة حجم مجلس الإدارة يحد من اختيار سياسات محاسبية قد تضر بمصلحة الشركة والمساهمين ، وذلك لأن مجلس الإدارة يسعي للحصول علي المكافآت والحوافز ، والمحافظة علي سمعته من خلال اختيار أفضل تلك السياسات المحاسبية ، والإفصاح عن أي تغيير قد يحدث في تلك السياسات ، وبالتالي زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

ثانياً - استقلال مجلس الإدارة:

يعتبر استقلال مجلس الإدارة عنصرًا هامًا في الرقابة على عمليات الشركة ويؤثر على مدى مصداقية التقارير المالية (Anderson et al., 2004 , p.6:7) ، ويعمل كآلية رقابية جيدة للحد من مشكلات الوكالة بين الإدارة والملاك التي تحدث عند اتخاذ قرار بالإفصاح عن المعلومات ، ويقلل من السلوك الانتهازي للإدارة لحجب معلومات خاصة (Meca , 2010 , p.604) ، ولذلك نجد أن الشركات التي لديها نسبة كبيره من الأعضاء المستقلين داخل تركيبة مجلس الإدارة سوف تزيد من مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني (د.عادل عبدالفتاح ، ٢٠١١ ، ص.٤٢٨).

ويشير دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصري بأن عضو مجلس الإدارة المستقل هو عضو في مجلس الإدارة تنحصر علاقته بالشركة في عضويته بمجلسها ، وهذا العضو لا يمثل المالك وليس له تعاملات جوهرية مع الشركة ، ولا يتقاضي منها أجراً أو عمولات أو أتعاب باستثناء بدلات الحضور والانتقال ومكافآت المجلس التي تعدها الجمعية العامة وليس له مصلحة خاصة بالشركة ، كما لا تربطه صلة نسب أو قرابة بأيٍ من أعضاء المجلس الآخرين أو قيادات الشركة ، وهو أيضًا ليس من كبار العاملين أو مستشاري الشركة أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة علي تعيينه.

ويرى الباحثون أن استقلال مجلس الإدارة يرتبط إيجابيًا بزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال الآتي :-

١- يسعى المديريون المستقلون لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كدليل على عدم وجود اتفاق وتواطؤ بين الإدارة والأطراف ذات المصلحة بالشركة، وبث الطمأنينة لدى المستثمرين وجذب مزيد من الاستثمارات وزيادة القيمة السوقية للشركة.

٢- يساعد استقلال مجلس الإدارة علي القيام بالدور الرقابي والإشرافي المنوط به دون قيود ، والحصول علي المعلومات التي يحتاج إليها وفي التوقيت المناسب ، وضبط أداء الإدارة للعمل نحو تحقيق مصلحة حملة الأسهم ، وبالتالي زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٣- يساعد استقلال مجلس الإدارة علي تقديم النصح والمشورة للإدارة التنفيذية ، والعمل علي حل المشكلات والقضايا التي قد تواجهها ، ومن ثمَ المساعدة علي اختيار واتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية.

ثالثاً - ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة:-

يحدث هذا الأمر عندما يتولى شخص واحد وظيفتين داخل الشركة مثل قيام شخص ما بدور المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة في نفس الوقت، وتنقسم الآراء في مدى فاعلية ازدواجية منصب المدير التنفيذي إلى اتجاهين هما:

- الاتجاه الأول : يرى ضرورة فصل منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة : ويبرر هذا الرأي أن مجلس الإدارة في حالة عدم الفصل بين المنصبين لا يكون فعالاً في إحكام الرقابة على قرارات الإدارة ، وذلك بسبب أن رئيس المجلس هو نفسه المدير التنفيذي ، وليس من المنطق أن يعترض على قرارات أصدرها بنفسه، وهذا قد يؤدي إلى ضعف وظيفة المجلس ذاته ، ويستطيع الشخص الذي يشغل المنصبين في حجب المعلومات التي لا يرغب في الإفصاح عنها مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات مما ينعكس بالأثر السلبي على جودة التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت (Ali , 2014 , p.422 – Haniffa & Cooke , 2000 , p.5:6 – Gul & Leung , 2004 , p.353:354 – Barako et al., 2006 , p.110:111).

- الاتجاه الثاني : يرى ضرورة عدم فصل منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة: ويبرر هذا الرأي أن وجود ازدواجية في منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تؤدي إلى تعزيز الهيمنة الإدارية ، حيث أن وجود شخص واحد يشغل المنصبين داخل الشركة يؤدي إلى زيادة درجة الرقابة ، ووضع أفضل للإدارة من أجل تحقيق أهداف الشركة وإدارتها بشكلٍ جيدٍ ، وزيادة عمليات الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية (Dahya et al., 1996 , p.77 – Mak & Li , 2001 , p.254).

ويؤيد بعض الباحثين الاتجاه الأول بضرورة فصل منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ، وذلك للحد من السلوك الانتهازي للإدارة وانخفاض فعالية مجلس الإدارة في الرقابة على المديرين التنفيذيين ، كما أن وجود ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تؤدي إلى عدم القدرة على تنفيذ القرارات والرقابة على عملية التنفيذ ، لذلك يجب فصل المنصبين حيث يؤثر ذلك بشكلٍ إيجابي على محتوى الإفصاح المحاسبي، وزيادة مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت، وذلك كإشارةٍ على مصداقية واستقلالية القرارات التنفيذية بالشركة ، وإضفاء نوعًا من الرقابة على القيادات التنفيذية بها (د.عادل عبدالفتاح ، ٢٠١١ ، ص.٤٢٨ – د.علي محمود – د.مني مغربي ، ٢٠١٤ ، ص.٣٢٩:٣٣٠ – د.مجدي مليجي ، ٢٠١٤ ، ص.٢٥٨).

وقد ورد في دليل قواعد حوكمة الشركات المصري في الفقرة رقم (٦-٢-٥) بأنه يفضل فصل المنصبين ، وفي حالة الجمع بينهما يجب الإفصاح عن ذلك وتوضيح الأسباب التي أدت إليه (وزارة الاستثمار ، مركز المديرين المصري ، ٢٠١١).

ويؤيد الباحثون ضرورة فصل منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ، لما له من آثار إيجابية في تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي وزيادة جودة التقارير المالية المنشورة لجميع الأطراف المهتمة بالشركة ، ويتضح ذلك في الآتي :-

١- زيادة إحكام وتحسين الرقابة علي وظيفة مجلس الإدارة.
٢- ترشيد اتخاذ القرارات ، وتحسين الرقابة علي تنفيذها.

٣- تخفيض تكاليف الوكالة.
٤- زيادة القدرة علي اختيار أعضاء مجلس الإدارة بحيادية.
٥- الشفافية في عرض وتناول جدول أعمال واجتماعات مجلس الإدارة.
٦- تحديد واجبات ومهام كلٍ من رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، وعدم الخلط بينها يجعل كلًا منهما يسعي ببذل المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف المطلوبة منه ، وتحقيق الهدف العام للشركة.

٢/٣/٥/٢ - أثر لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

يعتبر وجود لجنة مراجعة داخل الشركة بمثابة آلية جيدة لتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي (Barako et al ., 2006 , p.112) ، حيث تعمل على تقديم معلومات ذات جودةٍ عاليةٍ للمستثمرين ، وتساعد في تخفيض تكاليف الوكالة ، ويعتبر استقلال لجنة المراجعة بمثابة حجر الأساس لزيادة فعاليتها حيث تساعد على زيادة درجة الرقابة الإدارية وتحد من درجة تدخل الإدارة للتلاعب بالتقارير المالية ، كما تزداد فعالية لجان المراجعة بزيادة عدد مرات اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة السنوية وتحديد المهام المنوط لها مما يترتب عليه تحقيق أثر إيجابي على زيادة جودة التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت (Botti et al., 2014 , p.48 – Kelton & yaung , 2008 , p.83) ، كما أن وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضاؤها بالخبرة والكفاءة يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت ، وتحسين صورة الشركة وإظهار حرصها على الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وزيادة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأنشطة المراجعة الداخلية والخارجية (د.عادل عبدالفتاح ، ٢٠١١ ، ص.٤٢٨).

ويرى الباحثون وجود علاقة إيجابية بين لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، حيث يؤدي وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضاؤها بالخبرة والكفاءة إلي زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، ويتضح ذلك في الآتي :-

١- تعمل لجنة المراجعة على التأكيد بالالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
٢- تعمل لجنة المراجعة علي دعم وظيفة المراجعة الداخلية من خلال دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية ، وتقييم كفاءتها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات الصحيحة لها.
٣- تعمل لجنة المراجعة علي دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها ، وفرض الرقابة على عمليات الرقابة الخارجية.
٤- تعمل لجنة المراجعة علي الكشف والبحث عن أي انحرافات من جانب الإدارة ، مما يؤدي إلي تقليل الممارسات السلبية في عملية الإفصاح المحاسبي.
٥- تسهل لجنة المراجعة من حصول المراجع الخارجي علي البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها داخل الشركة.
٦- تعمل لجنة المراجعة علي مراجعة برامج الأمن وحماية المعلومات ، ومناقشتها والاستفسار عنها من خلال المراجع الخارجي.

٣/٣/٥/٢: أثر المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني:

تعمل الشركات التي لديها إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية من خلال تبعيتها الإدارية لأعلى منصب بالشركة أو للجنة المراجعة بتحسين وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر

الانترنت كإشـــارةٍ على التزامها بالتطبيق الجيد لحوكمة الشـــركات (د.عادل عبدالفتاح ، ٢٠١١ ، ص.٤٢٩).

يري الباحثون وجود علاقة إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ومســـتوي الإفصـــاح المحاســـبي الإلكتروني ، ويتضح ذلك في الآتي :-

١- تعمل المراجعة الداخلية علي متابعة وتنفيذ تطبيق حوكمة الشركات ، وتقديم التوصيات لتحسين التطبيق السليم داخل الشركة ، وتحسين إجراءات إدارة المخاطر.
٢- تستخدم المراجعة الداخلية أساليبًا متطورةً في عملية المراجعة تتناسب مع الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وتنفيذ المراجعة الدورية المستمرة ، مما يسهل من اكتشاف الأخطاء والقصور في التقارير المالية ، ومن ثمَ تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٤/٣/٥/٢ - أثر حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:-

تختلف حقوق المساهمين فيما بين الشركات ، حيث أن بعض الشركات تخفض من سلطات الإدارة وتعطي الحق للمساهمين والقدرة على تغيير المديرين بسهولة، وشركات أخرى تزيد من سلطات الإدارة وتفرض قيودًا على قدرة المساهمين بتغير المديرين ، وبسبب ذلك تلجأ الإدارة للقيام بالإفصاح المحاسبي عن طريق التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت، ويتضح أن الشركات التي تتمتع بضعف حقوق المساهمين تلجأ إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بشكلٍ أكبر من تلك الشركات التي تتمتع بزيادة حقوق الملكية (Kelton & yaung , 2008 , p.67) ، وذلك كإشارة للمستخدمين والمستثمرين وغيرهم بأنها تحافظ على حقوقهم من خلال إتباع أسلوب التصويت التراكمي في قرارات الجمعية العامة (د.عادل عبدالفتاح ، ٢٠١١ ، ص.٤٢٧).

يرى الباحثون وجود علاقة ارتباط سلبية بين حقوق المساهمين داخل الشركات ومستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، حيث :-

١- عندما تنخفض حقوق المساهمين تزداد تكاليف الوكالة ، مما يؤدي إلي قيام الإدارة بزيادة مستوي الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة عبر الإنترنت ، وذلك كاستجابةٍ لزيادة تكاليف الوكالة من ناحيةٍ ، وحمايةٍ لحقوق المساهمين والحفاظ علي المركز المالي للشركات من ناحيةٍ أخري.
٢- أما عندما تزداد حقوق المساهمين تنخفض تكاليف الوكالة ، حيث تزداد قدرة المساهمين علي الحصول علي المعلومات التي يحتاجون إليها من مصادر مختلفة داخل الشركة ، مما يؤدي إلي إحجام الإدارة عن زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٥/٣/٥/٢ : أثر هياكل الملكية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني: يمكن توضيح أثر هياكل الملكية المختلفة على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كالآتي:

أولاً : أثر تركز هيكل الملكية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

في هذا النوع من هياكل الملكية ، تنقسم ملكية الأسهم بين فئتين فئة مساهمي الأغلبية الأكثر سيطرةً وتأثيراً على الإدارة ، وفئة مساهمي الأقلية، ونتيجةً لاختلاف مصالح الفئتين يتأثر مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث أن مساهمي الأغلبية سوف يحصلون على المعلومات التي تلبي احتياجاتهم بسهولة (المعلومات الخاصة) ، ويحدث عدم تماثل معلومات بين الفئتين ، ويطالب مساهمو الأغلبية الإدارة

بالإفصاح عن المعلومات التي لا تؤثر على مصالحهم الشخصية ، ويكون في هذه الحالة لدى مساهمي الأغلبية النية في تخفيض الإفصاح المحاسبي وتأخيره حتى تتاح لهم الفرص لتنفيذ خططهم وبالتالي تتأثر قرارات مساهمي الأقلية حيث أنها تعتمد على معلومات غير كافية(Ali ,2014 , p.420).

ويرى الباحثون أن تركز ملكية الأسهم في حوزة عدد قليل من المساهمين يؤثر سلبيًا على مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت ، ويتضح ذلك في الآتي :-

١- يطالب حائزو تلك الأسهم الإدارة بتخفيض الإفصاح وحجب بعض التفاصيل بالتقارير المالية المنشورة تخوفاً من الإضرار بالمركز التنافسي للشركة ومن ثمَ ينخفض مستوي الشفافية بها ، وزيادة عدم تماثل المعلومات ، وذلك نظرًا لأن حائزي تلك الأسهم لديهم القدرة علي إحداث تغيير في مجلس الإدارة ، والتأثير علي حجم المكافآت والحوافز.

٢- زيادة قدرة حائزي تلك الأسهم للحصول علي المعلومات التي تلبي احتياجاتهم من مصادر داخلية مختلفة بالشركة ، وعدم قدرة الفئات الأخرى من الحصول علي تلك المعلومات ، مما يزيد من الفجوة في المعلومات بينهما ، وبالتالي زيادة حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ثانياً - أثر تشتت هيكل الملكية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

في هذا النوع من هياكل الملكية تنخفض قدرة المساهمين على التأثير على ممارسات الشركات في إعداد التقارير المالية وانخفاض درجة الرقابة على الإدارة ، ونظرًا لوجود نظرية الوكالة تلجأ الإدارة إلي زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت لمساعدة المساهمين لاتخاذ القرارات المناسبة والحصول على المعلومات اللازمة لهم (Yap et al , 2011 , p.1278) .

يرى الباحثون وجود علاقة إيجابية بين تشتت هيكل الملكية ومستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وذلك نظراً لأنه عند تشتت هيكل الملكية تنخفض قدرة المساهمين علي مراقبة سلوك الإدارة ، وفي هذه الحالة يأتي دور مجلس الإدارة المستقل بالعمل علي حماية حقوق المساهمين ، وتوفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات في التوقيت المناسب من خلال زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

ثالثاً - أثر هيكل الملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

يعتبر وجود المستثمر المؤسسي عنصرًا فعالاً في مراقبة عمليات الإدارة ، وجذب مزيدٍ من الاستثمارات ، والحد من مشكلات الوكالة ، لذلك تسعى الإدارة لتلبية رغبات هؤلاء المستثمرين والقيام بزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت (Momany & Pillai , 2013 , p.149).

ويرى بعض الباحثين أن المستثمر المؤسسي يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني حسب الغرض من عملية الشراء (د.علي محمود ، د.مني مغربي ، ٢٠١٤ ، ص.٣٢٤) ، ويمكن توضيح ذلك كالتالي :-

(١) - إذا كان الغرض من عملية الشراء هو الاحتفاظ بتلك الاستثمارات: هذا يؤدى إلى تفعيل الدور الرقابي للمستثمر المؤسسي ، ومن ثمَ تعتبر الملكية المؤسسية في هذه الحالة هي آلية هامة لتطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات ومن أهمها الشفافية والإفصاح ، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني.

(٢) - إذا كان الغرض من عملية الشراء هو المتاجرة (المضاربة) : وذلك لتحقيق عائد على أموال العملاء في الأجل القصير ، حيث يخضع المستثمر المؤسسي لضغوط ائتمانية حادة ، فهذا يعنى عدم قيام المستثمر المؤسسي بالدور الرقابي المنوط به ، ويترتب على ذلك قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات

التي تحقق منفعتها الخاصة ، وبالتالي زيادة درجة عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني.

يختلف الباحثون مع الرأي السابق حيث يعتقد أنه سواءً كان غرض المستثمر المؤسسي من عملية الشراء هو الاحتفاظ بتلك الاستثمارات أو للمتاجرة ، فإنه يحتاج للمعلومات اللازمة عن الشركة وربحيتها لاتخاذ القرارات المتعلقة بتلك الاستثمارات ، وفي نفس الوقت يمتاز المستثمر المؤسسي بضخامة رؤوس أمواله مما يؤدي إلى زيادة قدرته على مراجعة سلوك وتصرفات الإدارة وزيادة قدرته علي ممارسة دورٍ رقابيٍ فعالٍ من خلال الجمعية العامة للمساهمين ، ومن ثمَ تعمل الإدارة على تلبية احتياجاته من خلال زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت ، ولذلك يمكن القول بوجود علاقة إيجابية بين المستثمر المؤسسي ومستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

رابعاً : أثر هيكل ملكية كبار المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:-

يمتاز هيكل ملكية كبار المساهمين بالشركة بالصلاحيات التي تمكنه من القدرة علي استبعاد المديرين الذين لا يعملون على تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهمين ، ويحتفظون بمعلومات خاصة لهم ،وكذلك التركيز على القرارات التي تساعد على زيادة قيمة الشركة وتحسين أدائها في الأجل الطويل (Mak & Li , 2001 , p.239).

ويرى الباحثون أن العلاقة بين هيكل ملكية كبار المساهمين ومستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تتوقف على مستوى أداء الشركات وربحيتها ، ومدى فعالية آليات الحوكمة بها ، حيث نجد أن كبار المساهمين يعملون على التأثير على تصرفات ورقابة الإدارة ، وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني طالما تحققت منافعهم الخاصة من خلال تحسن أداء الشركات والحصول على الأرباح المتوقع تحقيقها ، أما في حالة انخفاض مستوى الأداء تزداد حدة عدم تماثل المعلومات بين كبار المساهمين وصغار المساهمين، بسبب حصول كبار المساهمين على المعلومات التي تعظم منافعهم ، وبالتالي ينعكس ذلك بالأثر السلبي على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

خامساً - أثر هيكل الملكية العائلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:-

إن وجود هذا النوع من هياكل الملكية يجعل أفراد العائلة لديهم القدرة على الحصول علي المعلومات التي تلبي احتياجاتهم بسهولة ، وبالتالي نجد أنهم يعملون علي تخفيض مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية المنشورة عبر الانترنت ، ولذلك فإن الشركات التي يتوافر بها هذا النوع من هياكل الملكية لديها حافز أقل للإفصاح عن المعلومات بتلك التقارير.(Alanezi ,2009,p.54:55).

يري الباحثون بأن الشركات التي تهيمن عليها الملكية العائلية ترتبط ارتباطًا عكسيًا بمستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وذلك نظرًا لسيطرة الملكية العائلية علي الإدارة سواءً من خلال تواجدهم في المناصب الإدارية بالشركة أو كأعضاء بمجلس الإدارة أو من خلال تقارب المصالح بينهما ، مما يترتب عليه إتاحة كافة المعلومات الخاصة والعامة تحت تصرف أفراد العائلة ، والتحكم في عملية الإفصاح المحاسبي ، واختيار السياسات المحاسبية التي تعظم مصالحهم.

سادساً - أثر هيكل الملكية الإدارية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

إن زيادة مستوى الملكية الإدارية تؤدي إلى زيادة تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الأمر الذي يترتب عليه تخفيض تكاليف الوكالة ، وعمليات الرقابة والإشراف ، وكذلك انخفاض مستوى

الإفصـاح المحاسـبي بالتقارير المالية المنشـورة عبر الانترنت , Mazzota & Bronzetti , 2013) (p.97 ، وعند الوصـول لمرحلة الحصـانة الإدارية (وهى زيادة مسـتويات الملكية الإدارية لنسـبة معينة والتي تختلف وفقًا لعدة عوامل من أهمها التطبيق الجيد لقواعد ومعايير حوكمة الشركات) ، في هذه الحالة تقوم الإدارة بالإفصـاح في التقارير المالية المنشـورة عبر الإنترنت عن المعلومات التي تحقق مصـالحها فقط وإخفاء الأداء الفعلي للشـركة عن الأطراف الخارجية ، مما يترتب عليه انخفاض مصـداقية وشـفافية المعلومات المحاسـبية الواردة بالتقارير المالية (د.مجدي مليجي ، ٢٠١٤ ، ص.٢٥٦ – د.علي محمود – د.مني مغربي ، ٢٠١٤ ، ص.٣٢٣ – Kelton & yaung , 2008 , p.67).

ويرى الباحثون وجود علاقة سـلبية بين هيكل الملكية الإدارية ومسـتوى الإفصـاح المحاسـبي الإلكتروني ، وذلك لانخفاض درجة الرقابة وتحكم الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإفصـاح المحاسبي بالتقارير المالية ، والإفصاح فقط عن المعلومات التي لا تضر بمصالحها داخل الشركة.

٥/٣/٥/٢ - أثر المراجع الخارجي على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني :

تحدد مسـؤوليات المراجع الخارجي فيما يتعلق بالتقارير المالية المنشـورة عبر الإنترنت من خلال اتفاق كافة الأطراف ذات المصـلحة بالشـركة أو من ينوب عنهم ، ويجب توافر مجموعة من الخصـائص التي يمتـاز بهـا مثـل الاسـتقلاليـة والكفـاءة والخبرة ، ويـنـاقش المراجع الخـارجي الإدارة فيمـا يتعلق بالمعلومات الواردة بالتقارير المالية وذلك بغرض إعطاء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية التي ترغب الإدارة في الإفصـاح عنها إلكترونيًا ،ويعمل المراجع الخارجي على تحقيق التوافق بين المعلومات المنشـورة بالتقارير المالية الورقية مع تلك المعلومات التي ترغب الإدارة بالإفصـاح عنها إلكترونيًا، ومن ثمَ يصدق المراجع الخارجي على تلك التقارير(Smith , 2005 , p.53).

يري الباحثون أن وجود المراجع الخارجي يحسن من مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وذلك من خلال إبداء المراجع لرأيه الفني المحايد حول مصـداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية ، ومدي التزام الإدارة بالمعايير والقواعد والسياسات المحاسبية المتبعة ، ونظرًا لتخوف الإدارة من المساءلة أمام مجلس الإدارة والمساهمين والمجتمع المالي في حالة اكتشاف أي غش أو تلاعب تقوم به بناءً علي ما يعده المراجع من تقارير ، هذا ما يدفع الإدارة للقيام بالإفصاح والشفافية في التقارير المالية عبر الإنترنت عن الأحداث الحقيقية التي تمت خلال الفترة دون تزييف أو تشويه.

(٣) تصميم البحث والمنهجية

١/٣ فروض الدراسة:

تحقيقا للأهداف المنشودة من الدراسة فقد تم صياغة الفروض التالية:

HO_1: لا توجد اختلافات معنوية في تصورات المستقصي منهم، ولا توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بأن بعض آليات الحوكمة تؤثر إيجابياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

HO_2: لا توجد اختلافات معنوية في تصورات المستقصي منهم، ولا توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بأن بعض آليات الحوكمة تؤثر سلبياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٢/٣ مجتمع وعينة الدراسة:

(أ) – مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات الآتية :-

- معدي المعلومات بالتقارير المالية في الشركات المقيدة أسهمها ببورصة الأوراق المالية المصرية ، وذلك نظراً لتوافر الخبرة لديهم وتقديم المعلومات التي تهم المستخدمين.
- مكاتب المحاسبة والمراجعة باعتبارهم القائمين علي مراجعة التقارير المالية ، وأكثر درايةً بما يتم نشره من معلومات بتلك التقارير.
- المحللون الماليون بمكاتب سماسرة الأوراق المالية ، وذلك نظراً لتوافر الخبرة لدي المحلل المالي في تفسير المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية ، وقدرته علي تقديم النصائح لمستخدمي تلك المعلومات.
- الأكاديميون والباحثون بكليات التجارة في الجامعات المصرية ، بصفتهم يمثلون الجانب الأكاديمي.

(ب) – عينة الدراسة :

العينة هي فئة تمثل مجتمع البحث ، فهي عبارة عن مجموعةٍ من المفردات التي يتم تجميع البيانات عنها ، وسوف يعتمد الباحثون علي اختيار مفردات عينة البحث بشكل عشوائي . وقد اقترح بعض الباحثين معادلة لتحديد حجم العينة المحتملة ، باستخدام معدل الردود المقترح والحد الأدنى لحجم العينة (Saunders et al., 2000 , p.157:158) ، وذلك علي النحو التالي :-

$$n^a = \frac{N \times 100}{re\ \%}$$

حيث أن :

- n^a : هو حجم العينة .
- N : هو الحد الأدنى لحجم العينة .
- re : هو معدل الإجابات أو نسبة الردود المتوقع الحصول عليها .

وباستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، لتحديد الحد الأدني المناسب لحجم العينة ، ومعدل الردود المتوقع لقوائم الاستقصاء ، نجد أن هناك عدة دراسات يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال ، كما تظهر بالجدول التالي :

جدول رقم (٢) يوضح الدراسات السابقة ونسبة الردود علي قوائم الاستقصاء

الدراســـــــة	فئات العينة	القوائم الموزعة	الردود	نسبة الردود %
دراسة (محمد عبدالمنعم ، ٢٠٠٤م).	- الأكاديميون ، المراجعون ، سماسرة الأوراق المالية.	١٦٦	٩٥	٨١,٨
دراسة(نعمان صلاح الدين،٢٠٠٦م)	- سماسرة الأوراق المالية، مديري صناديق الاستثمار ، المراجعون ، الأكاديميون.	٨٧	٧٣	٨٣,٩
دراسة (نهلة جلال ، ٢٠١٠م).	- الأكاديميون ، المراجعون ، سماسرة الأوراق المالية.	١١٨	٩٦	٨١,٣٥
- دراسة (Al Htaybat et al., 2011).	- المحللون الماليون ، مديري البنوك ، المراجعون ، الأكاديميون.	٢٠٠	١١٤	٥٧
- دراسة (Khan&Ismail ,2012).	- مستخدمي المعلومات.	٣٩٠	٢٦٨	٦٨,٧٢
- دراسة (Ahmed , 2013).	- مستخدمي ومعدي المعلومات.	٣٠٠	١٤٩	٤٩,٦
المتوسطات		٢١٠	١٣٣	٧٠

وترتيباً علي ما ســبق فإن أدني حد لحجم العينة كما جاء بالدراســات الســابقة هو (١٣٣) مفردة ، ومعدل الردود المتوقع (٧٠٪).

وبتطبيق المعادلة السابقة لتحديد حجم العينة المناسب نجد أن :-

$$n^a = (133 \times 100) / 70 = 190$$

لذلك يمكن القول أن حجم العينة المناسب هو (١٩٠) مفردة.

٣/٣- المعالجة الإحصائية للبيانات :

قام الباحثون بعد استلام قوائم الاستقصاء وإجراء المقابلات الشخصية بمراجعة تلك القوائم والتأكد من صلاحيتها وترميز الأسئلة الواردة بها ، وتشغيلها علي الحاسب الآلي باستخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات عن طريق برنامج SPSS 16 for windows ، وقد استخدم الباحثون أوزاناً ترجيحية للأسئلة علي النحو التالي :

- الأسئلة الترتيبية المكونة من خمس مستويات :

(٥) درجات	(٤) درجات	(٣) درجات	(٢) درجة	(١) درجة

موافق جداً	موافق	موافق إلي حد ما	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق
دائماً	أحياناً	نادراً	لا	لا علي الإطلاق

وتم إجراء التحليلات الإحصائية التالية :

- تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لأسئلة قائمة الاستقصاء ، لمعرفة مدى الموثوقية في إجابات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستقصاء ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة . فإذا كانت قيمة ألفا أكبر من أو تساوى ٠,٧ أمكن الاعتماد على عينة الدراسة وتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة (جولي بلانت ، ٢٠٠٧ ، ص.١٠٩) ، وبعد حساب قيمة ألفا في ضوء تكرارات العينة وذلك للقسم الأول والثاني والثالث والخامس أتضح أن قيمتها ٠,٩ أي أكبر من ٠,٧ وهذا يعني إمكانية الموثوقية في عينة الدراسة وتعميم نتائجها ، وأيضاً بعد حساب قيمة ألفا في ضوء التكرارات وذلك للقسم الرابع (الخاص بالشركات) أتضح أن قيمتها ٠,٨ أي أكبر من ٠,٧ وهذا يعني إمكانية الموثوقية.
- تم استخدام الإحصاءات الوصفية لوصف البيانات مع إجراء المقارنات بين فئات العينة باستخدام التكرارات والنسب المئوية ، وحساب بعض مقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري .
- نظراً لاستخدام الباحثون لمجموعةٍ من الأسئلة التي تنطوي علي تجميع بيانات تقاس وفقاً لمقاييس تدريجية أسمية ورتبية ، فقد اعتمد الباحثون علي الإحصاء اللامعلمي في إجراء التحليلات الإحصائية . حيث تعد الأساليب اللامعلمية الأنسب لاستخدامها في حالة مثل تلك البيانات التي تقاس وفقاً لمقاييس تدريجية أسمية ورتبية (جولي بلانت ، ٢٠٠٧ ، ص.٣١٥) ، ومن أهم هذه الأساليب ما يلي :-

* اختبار مربع كاى لاختبار جميع الفروض الرئيسية للكشف عن وجود اختلافات معنوية فى تصورات المستقصى منهم – على مستوى العينة .
* اختبار كروسكال واليز لاختبار جميع الفروض الفرعية للكشف عن وجود اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصى منهم – على مستوى الفئات .

وعموماً بالنسبة إلى الاختبارين السابقين ، إذا ظهر من خلال التحليل الإحصائي SPSS أن مستوى الدلالة الإحصائية (Asymp.Sig < 0.05) ، فهذا يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، أما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية (Asymp.Sig > 0.05) ، فهذا يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل .

٤/٣ - التحقق الاختباري من العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

ويمكن التحقق الاختباري من ذلك كما يلي :

١/٤/٣ : التحقق الاختباري من الأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني :

تم الاستدلال الإحصائي للفرض الفرعي الأول Ho_{31} من الفرض الرئيسي الثالث Ho_3 من خلال ردود المستقصي منهم علي السؤال رقم (١/٣).

علي مستوي العينة :

أولاً : نتائج الإحصاءات الوصفية:

يظهر التحليل الوصفي لنتائج السؤال الأول بالقسم الثالث من قائمة الاستقصاء والذي يتعلق بالأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري ، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٣٦) :

جدول رقم (٣٦) الأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني (علي مستوي العينة)

بيان	درجة الموافقة %					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	موافق جداً	موافق	موافق إلي حد ما	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق			
زيادة حجم مجلس الإدارة.	٤٧,٦	١٩,٥	٢٣,٨	٩,٢	٠٠٠	٤,٠٥٤	١,٠٤١	٦
استقلال مجلس الإدارة.	٥٧,٨	٣٠,٣	١٠,٣	١,٦	٠٠٠	٤,٤٤٣	٠,٧٤٣	٤
الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.	٦٢,٢	٣١,٩	٥,٩	٠٠٠	٠٠٠	٤,٥٦٢	٠,٦٠٥	٢
وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة.	٦٢,٧	٣٤,٦	٢,٧	٠٠٠	٠٠٠	٤,٦٠٠	٠,٥٤٣	١
استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.	٥٢,٤	٤٠,٥	٧	٠٠٠	٠٠٠	٤,٤٥٤	٠,٦٢٤	٣
تشتت هيكل الملكية.	٢١,١	٤٨,١	٢٢,٧	٨,١	٠٠٠	٣,٨٢١	٠,٨٥٦	٨
وجود المستثمر المؤسسي.	٢٤,٩	٤٩,٧	١٧,٣	٨,١	٠٠٠	٣,٩١٣	٠,٨٦١	٧
وجود مراجع خارجي مستقل.	٤٩,٢	٣٧,٣	١٣	٠,٥	٠٠٠	٤,٣٥١	٠,٧٢٢	٥

يتبين من الجدول السابق أن بعض آليات حوكمة الشركات تؤثر إيجابياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، ووفقاً لترتيبها تتمثل في وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة ، الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية ، استقلال مجلس الإدارة ، وجود مراجع خارجي مستقل ، زيادة حجم مجلس الإدارة ، وجود المستثمر المؤسسي ، تشتت هيكل الملكية.

ثانياً : نتائج الإحصاء التحليلي :

يشير الفرض الفرعي الأول Ho_{31} من الفرض الرئيسي الثالث Ho_3 إلي أنه لا توجد اختلافات معنوية في تصورات المستقصي منهم، ولا توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وتم اختبار هذا الفرض بتطبيق اختبار كاي تربيع علي مستوي العينة والتي ظهرت نتائجه في ضوء الجدول التالي :

جدول رقم (٣٧) اختبار مربع كاي للأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

بيان	مربع كاي المحسوب χ^2	درجات الحرية Df	مستوي المعنوية Asymp.Sig.
زيادة حجم مجلس الإدارة.	٥٨,٥٦٨	٣	٠,٠٠٠
استقلال مجلس الإدارة.	١٣٨,٣٥١	٣	٠,٠٠٠
الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.	٨٧,٨٧٠	٢	٠,٠٠٠
وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة.	١٠٠,٠٣٢	٢	٠,٠٠٠
استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.	٦١,٥٣٥	٢	٠,٠٠٠
تشتت هيكل الملكية.	٦٢,١٥٧	٣	٠,٠٠٠
وجود المستثمر المؤسسي.	٧٠,٧٦٢	٣	٠,٠٠٠
وجود مراجع خارجي مستقل.	١٠٩,٤٦٥	٣	٠,٠٠٠

ونظرا لان مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، وهذا يعني أن بعض آليات حوكمة الشركات تؤثر إيجابياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

النتيجة :

توجد اختلافات معنوية في تصورات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

التفسير :

إن وجود بعض آليات حوكمة الشركات يؤدي إلي زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ،فعلى سبيل المثال وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة يحقق التأكيد بالالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، ودعم وظيفة المراجعة وكشف أي انحرافات تتم من خلال مجلس الإدارة ، كما أن الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي يحسن من مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال زيادة عمليات الرقابة وترشيد اتخاذ القرارات ، وتحقيق الشفافية ، كما أن استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية يحسن من مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال المتابعة الجيدة لتنفيذ تطبيق حوكمة الشركات ، وأيضًا استقلالية مجلس الإدارة يحسن من مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني حيث يعمل كآلية رقابية جيدة للحد من مشكلات الوكالة بين الإدارة والملاك وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف ذات المصلحة بالشركة ،كذلك فإن وجود مراجع خارجي مستقل يعمل علي تحسين مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال إبداء الرأي الفني المحايد عن مدي صدق وعدالة التقارير المالية التي ترغب الإدارة بالإفصاح عنها ويحقق التوافق بين المعلومات المنشورة بالتقارير المالية الورقية وتلك التي ترغب الإدارة بالإفصاح عنها إلكترونياً ، كما أن زيادة حجم مجلس الإدارة يحسن من مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني نتيجةً لتنوع الخبرة والكفاءة بين أعضاء المجلس ، كما أن وجود المستثمر المؤسسي يحسن من مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني لأنه يمثل عنصراً فعالاً في مراقبة عمليات الإدارة ، كما أن تشتت هيكل الملكية يحسن من مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني حيث تنخفض قدرة المساهمين علي مراقبة سلوك الإدارة ، لذلك يلجأ مجلس الإدارة

المستقل للعمل علي حماية حقوق المساهمين من خلال توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات ، وهذا يتفق مع التحليل النظرى فى الأجزاء السابقة وأيضًا يتفق مع الدراسات السابقة مثل دراسة (Kelton & Yang , 2008).

علي مستوي الفئات :

أولاً : نتائج الإحصاءات الوصفية :

يظهر التحليل الوصفي لنتائج السؤال (١/٣) علي مستوي الفئات في ضوء الجدول التالي ، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري كما يلي :

جدول رقم (٣٨) الأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

(علي مستوي الفئات)

بيان	معدي التقارير المالية		مكاتب المراجعة		المحللين الماليين		الباحثين	
	الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب
زيادة حجم مجلس الإدارة	٤,١٠٦	٧	٤,٠٣٢	٦	٣,٧٢٠	٦	٤,٠٦٦	٦
استقلال مجلس الإدارة	٤,٧٤٤	٣	٤,٤٢٦	٣	٤,٣١٢	٤	٤,٢٤٤	٣
الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	٤,٧٤٨	٢	٤,٥٤١	١	٤,٠٢١	٥	٤,٤٤٤	٢
وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة	٤,٧٢٣	٤	٤,٤٤٢	٢	٤,٧٥٠	١	٤,٥٧٧	١
استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية	٤,٧٨٧	١	٤,٣١١	٤	٤,٥٣١	٣	٤,٢٤٢	٤
تشتت هيكل الملكية	٣,٩٥٧	٨	٣,٨٣٦	٧	٣,٦٥٦	٨	٣,٧٧٧	٨
وجود المستثمر المؤسسي	٤,١٠٨	٦	٣,٨٣٣	٨	٣,٧١٨	٧	٣,٩٥٥	٧
وجود مراجع خارجي مستقل	٤,٣٨٣	٥	٤,٢٩٥	٥	٤,٥٦٢	٢	٤,٢٣٩	٥

يتضح من الجدول السابق اختلاف آراء فئات المستقصي منهم حول دور بعض آليات حوكمة الشركات في زيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، ويتضح ذلك من خلال اختلاف الأهمية النسبية لتلك الآليات بين الفئات.

ثانياً : نتائج الإحصاء التحليلي :

يشير الفرض الفرعي Ho_{31} إلي أنه لا توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وتم اختبار هذا الفرض بتطبيق اختبار كروسكال واليز والتي ظهرت نتائجه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٣٩) اختبار كروسكال لبيان اختلاف آراء المهتمين بالأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

بيان	كروسكال واليز χ^2	درجات الحرية Df	مستوي المعنوية Asymp.Sig.
زيادة حجم مجلس الإدارة.	١٠,١٣٧	٣	٠,٠٢٩
استقلال مجلس الإدارة.	١٠,٦٧٥	٣	٠,٠١٤
الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.	١٢,٥٩٨	٣	٠,٠٠٦
وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة.	١٠,١٩٢	٣	٠,٠١٧
استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.	٢٢,٨٩٣	٣	٠,٠٠٠
تشتت هيكل الملكية.	٢,١٩٠	٣	٠,٥٣٤
وجود المستثمر المؤسسي.	٣,٨٠٨	٣	٠,٢٨٣
وجود مراجع خارجي مستقل.	٥,٨٦٩	٣	٠,١١٨

يتضح من الجدول السابق أن مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ أمام كلٍ من زيادة حجم مجلس الإدارة ، استقلال مجلس الإدارة ، والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، ووجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة ، واستقلالية وظيفة المراجعة الداخلية ، لذلك يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل ، أما باقي الآليات والتي تتمثل في تشتت هيكل الملكية ، ووجود المستثمر المؤسسي ، ووجود مراجع خارجي مستقل فنجد أن مستوي المعنوية أكبر من ٠,٠٥ لذلك يقبل فرض العدم ويرفض الفرض البديل.

النتيجة :

- توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والتي تتمثل في زيادة حجم مجلس الإدارة ، استقلال مجلس الإدارة ، والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، ووجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة ، واستقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.
- لا توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والتي تتمثل في تشتت هيكل الملكية ، ووجود المستثمر المؤسسي ، ووجود مراجع خارجي مستقل.

٢/٤/٣ : التحقق الاختباري من الأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني :

تم الاستدلال الإحصائي للفرض الفرعي الثاني Ho_{32} من الفرض الرئيسي الثالث Ho_3 من خلال ردود المستقصي منهم علي السؤال رقم (٢/٣).

على مستوي العينة :

أولاً : نتائج الإحصاءات الوصفية:

يظهر التحليل الوصفي لنتائج السؤال الثاني بالقسم الثالث من قائمة الاستقصاء والذي يتعلق بالأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري ، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٤٠) :

جدول رقم (٤٠) الأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني (علي مستوي العينة)

بيان	درجة الموافقة %					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	موافق جداً	موافق	موافق إلي حد ما	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق			
زيادة حقوق المساهمين نظراً لسهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة.	٢٨,٦	٤٨,١	١١,٩	٧	٤,٣	٣,٨٩٧	١,٠٣٤	٥
زيادة تركز هيكل الملكية.	٢٩,٧	٤٦,٥	١٩,٥	٤,٣	٠٠٠	٤,٠١٦	٠,٨١٧	٤
وجود كبار المساهمين.	٤٠	٣٨,٩	١٤,٦	٦,٥	٠٠٠	٤,١٢٤	٠,٨٩١	٢
زيادة نسبة الملكية العائلية.	٤٢,٢	٣٩,٥	٩,٧	٨,٦	٠٠٠	٤,١٥١	٠,٩٢٠	١
زيادة نسبة الملكية الإدارية.	٣٩,٥	٣٤,٦	٢٠	٥,٤	٠,٥	٤,٠٧٠	٠,٩٢٦	٣

يتبين من الجدول السابق أن بعض آليات حوكمة الشركات تؤثر سلبياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وهي وفقاً لترتيبها تتمثل في زيادة نسبة الملكية العائلية ، وجود كبار المساهمين ، زيادة نسبة الملكية الإدارية ، زيادة تركز هيكل الملكية ، زيادة حقوق المساهمين نظراً لسهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة .

ثانياً : نتائج الإحصاء التحليلي :

يشير الفرض الفرعي الثاني Ho_{32} من الفرض الرئيسي الثالث Ho_3 إلي أنه لا توجد اختلافات معنوية في تصورات المستقصي منهم، ولا توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وتم اختبار هذا الفرض بتطبيق اختبار كاي تربيع علي مستوي العينة والتي ظهرت نتائجه في ضوء الجدول التالي :

جدول رقم (٤١) اختبار مربع كاي للأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

بيان	مربع كاي المحسوب χ^2	درجات الحرية Df	مستوي المعنوية Asymp.Sig.
زيادة حقوق المساهمين نظراً لسهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة.	١٢٤,٣٧٨	٤	٠,٠٠٠
زيادة تركز هيكل الملكية.	٦٩,٧٢٤	٣	٠,٠٠٠

وجود كبار المساهمين.	**٦٤,٣٦٢**	**٣**	**٠,٠٠٠**
زيادة نسبة الملكية العائلية.	**٧٤,٣٠٨**	**٣**	**٠,٠٠٠**
زيادة نسبة الملكية الإدارية.	**١٠٩,٤٥٩**	**٤**	**٠,٠٠٠**

ونظرا لان مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، وهذا يعني أن بعض آليات حوكمة الشركات تؤثر سلبياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

النتيجة :

توجد اختلافات معنوية في تصورات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

التفسير :

إن زيادة نسبة الملكية العائلية ، وزيادة هيكل كبار المساهمين ، وزيادة نسبة الملكية الإدارية ، وزيادة تركز هيكل الملكية ، وزيادة حقوق المساهمين تؤثر سلبياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ،وذلك نظراً لقدرتهم علي الحصول علي المعلومات التي يحتاجون إليها بسهولة من مصادر مختلفة داخل الشركة ، مما يدفعهم إلي عدم الاهتمام بزيادة مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بل وربما التأثير سلبياً علي ذلك ،وإن كانت تختلف درجة أهمية وترتيب كل آلية من آليات الحوكمة فى التأثير على مستوى الإفصاح المحاسبى الإلكترونى من وجهة نظر المستقصى منهم ،وهذا يتفق مع التحليل النظرى فى الأجزاء السابقة وأيضًا يتفق مع الدراسات السابقة مثل دراسة (د.مجدى مليجى ،٢٠١٤- -Ali,2014 Alanezi,2009).

علي مستوي الفئات :

أولاً : نتائج الإحصاءات الوصفية :

يظهر التحليل الوصفي لنتائج السؤال (٢/٣) علي مستوي الفئات في ضوء الجدول التالي ، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري كما يلي :

جدول رقم (٤٢) الأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

(علي مستوي الفئات)

بيان	معدي التقارير المالية		مكاتب المراجعة		المحللين الماليين		الباحثين	
	الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب	الوسط الحسابي	الترتيب
زيادة حقوق المساهمين نظراً لسهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة	٣,٨٧٢	٥	٣,٨١٩	٥	٣,٣٨٧	٥	٤,١٧٠	٢
زيادة تركز هيكل الملكية	٤,١٠٦	٤	٣,٨٨٥	٣	٤,٠٩٣	٣	٤,٠٤٤	٣
وجود كبار المساهمين	٤,٢٣٤	٢	٤,١١٤	١	٤,٠٩٧	٢	٤,٠٤٠	٤

زيادة نسبة الملكية العائلية	٤,١٩١	٣	٤,٠٩٨	٢	٤,١٥٦	١	٤,١٧٧	١
زيادة نسبة الملكية الإدارية	٤,٥٣١	١	٣,٨٣٦	٤	٤,٠٣١	٤	٣,٩٣٣	٥

يتبين من الجدول السابق اختلاف آراء الفئات المستقصي منهم حول الأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، ويتضح ذلك من خلال اختلاف الأهمية النسبية لتلك الآليات بين الفئات.

ثانياً : نتائج الإحصاء التحليلي :

يشير الفرض الفرعي Ho_{32} إلي أنه لا توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، وتم اختبار هذا الفرض بتطبيق اختبار كروسكال واليز والتي ظهرت نتائجه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٤٣) اختبار كروسكال لبيان اختلاف آراء المهتمين بالأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

بيان	كروسكال واليز χ^2	درجات الحرية Df	مستوي المعنوية Asymp.Sig.
زيادة حقوق المساهمين نظراً لسهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة.	١٠,٧٢٠	٣	٠,٠١٣
زيادة تركز هيكل الملكية.	٢,٢٢٢	٣	٠,٥٢٧
وجود كبار المساهمين.	٠,٦٢٣	٣	٠,٨٩١
زيادة نسبة الملكية العائلية.	٠,٤٩٨	٣	٠,٩١٩
زيادة نسبة الملكية الإدارية.	١٦,٨٦٦	٣	٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق أن مستوي المعنوية أقل من ٠,٠٥ أمام بعض آليات حوكمة الشركات والتي تتمثل في زيادة حقوق المساهمين نظراً لسهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة، وزيادة نسبة الملكية الإدارية ، لذلك يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل ، أما باقي الآليات والتي تتمثل في زيادة تركز هيكل الملكية ، ووجود كبار المساهمين ، وزيادة نسبة الملكية العائلية ، فنجد أن مستوي المعنوية أكبر من ٠,٠٥ لذلك يقبل فرض العدم ويرفض الفرض البديل.

النتيجة :

- توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والتي تتمثل في زيادة حقوق المساهمين نظراً لسهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة، وزيادة نسبة الملكية الإدارية.

- لا توجد اختلافات دالة إحصائياً بين فئات المستقصي منهم فيما يتعلق بالأثر السلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والتي تتمثل في زيادة تركز هيكل الملكية ، ووجود كبار المساهمين ، وزيادة نسبة الملكية العائلية.

(٤) الاستنتاجات والتوصيات

١/٤ : الإستنتاجات :

- توجد اختلافات معنوية في تصـورات المسـتقصـي منهم فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- توجد اختلافات معنوية في تصـورات المسـتقصـي منهم فيما يتعلق بالأثر السـلبي لبعض آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٢/٤ : التوصيات :

- يجب علي الشركات الإهتمام بتطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات حتي يتم تعظيم الاستفادة من الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، والحد من الآثار السلبية في تطبيق آليات الحوكمة علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

د. إبراهيم السيد عبيد ، ٢٠٠٨م ، دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال – دراسة نظرية وميدانية على السوق المصرية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، العدد السبعون.

ـــــــــــــــــــ ، ٢٠١٠م ، دور المستثمر المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة – دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية ، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، مايو.

د. أحمد رجب عبدالملك ، ٢٠٠٥م ، دور الإفصاح المالي وغير المالي عبر الإنترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية – دراسة نظرية وتطبيقية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع.

أحمد عبده السيد ، ٢٠٠٩م ، وقتية الإفصاح عن طريق الإنترنت وأثرها علي منفعة المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

أحمد محمد كامل ، ٢٠٠٢م ، دور الإفصاح المحاسبي في خدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في مصر في ظل سياسة التحرر الاقتصادي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

. الهادي محمد السحيري ، د.عصام الدين السائح ، ٢٠١٥م ، دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتن ، ليبيا ، العدد السادس.

د. آمال محمد عوض ، ٢٠٠٨م ، دور آليات الحوكمة في تقرير حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضبط مخاطر الأنشطة الإلكترونية للمنِشآت ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة بني سويف.

د. توفيق عبد المحسن الخيال،٢٠٠٩م ،الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي – دراسة ميدانية ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،العدد الثالث.

د. ----------، ٢٠٠٩م ،العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الإنترنت :دراسة تطبيقية ،مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ،كلية الاقتصاد والإدارة ،السعودية ،العدد الثاني.

د. جودة عبدالرؤوف محمد ، ٢٠٠٦م ، تعزيز آليات حوكمة الشركات باستخدام نظام إدارة الأداء الإستراتيجي للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني.

حسن السيد سالم ، ٢٠٠٦م ، تنظيم السياسة المحاسبية للتقارير المالية الإلكترونية علي شبكة الإنترنت لتعظيم منفعة المعلومات المحاسبية – دراسة إختبارية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ببورسعيد ، جامعة قناة السويس.

د. سمير أبو الفتوح صالح ، د. رشا محمد النجار، ٢٠١٠ م ، أثر مكونات هيكل حوكمة الشركات على جودة المراجعة – دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الثاني.

د. عادل عبدالفتاح مصطفى، ٢٠١١م ، أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة- أدلة ميدانية مقارنة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثاني.

د. عبدالرحمن عبدالفتاح محمد ، ٢٠١٢م ، أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات علي جودة التقارير المالية الإلكترونية بالشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الرابع.

ـــــــــــــــــــ ، ٢٠١٣م ، دراسة تحليلية لقياس أثر خصائص المنشأة علي جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية – دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، أبريل.

د. علاء علي أحمد ، ٢٠١٣م ، دور لغة تقارير الأعمال القابلة للامتداد *XBRL* في زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، عدد خاص ، الجزء الأول ، السنة السابعة عشر.

د- على محمود مصطفى – د منى مغربي محمد ، ٢٠١٤ م ، أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية عبر الانترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الأول.

د. على يوسف، ٢٠١٢م، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية – دراسة تطبيقية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد الثامن والعشرون، العدد الأول.

د. فهيم أبو العزم محمد ، ٢٠٠٣م ، استخدام لغة *XBRL* في تعظيم الاستفادة من معلومات تقارير الأعمال المنشورة إلكترونياً ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني.

ـــــــــــــــــــ ، ٢٠٠٦م، أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية- لجنة المراجعة – دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول.

د. مجدي محمد سامي،٢٠٠٩م، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الثاني.

- د.مجدي مليحي عبدالحكيم ، ٢٠١٤، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية – دليل من البيئة المصرية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا.

د. محمد الرملي أحمد، ٢٠٠١م ، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، العدد الثاني.

د. محمد زيدان إبراهيم – محمد سامي محمد ، ٢٠١٣م ، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تخفيض المخاطر في ظل ظروف عدم التأكد لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، عدد خاص ، الجزء الأول.

د. محمد شريف توفيق ، ٢٠٠١م ، التقرير المالي الإلكتروني علي شبكة الإنترنت وتقييم جهود تنظيمه – دراسة إختبارية للمتغيرات المؤثرة علي القطاع المصرفي ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر ، جامعة الأزهر ، العدد السادس والعشرون.

ـــــــــــــــــــــ ، ٢٠٠٢م ، مدي الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق علي القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية ، مؤتمر التجارة الإلكترونية : الآفاق والتحديات ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الأول ، يوليو.

محمد عبدالمنعم محمد ، ٢٠٠٤م ، مدخل مقترح لتحسين مصداقية التقارير المالية في ظل الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس.

د. محمد مصطفى سليمان ، ٢٠٠٦م ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

د. محمود رجب ياسين ، ٢٠١٣م ، الآثار الحتمية لاستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة *XBRL* علي مهنة المراجعة – دراسة استكشافية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الثاني ،العدد الرابع .

محيى الدين أحمد محمد، ٢٠٠٩م ، أثر هياكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الإفصاح المحاسبي – دراسة تحليلية تطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

د. ممدوح صادق محمد ، ٢٠٠٩م ، الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت – دراسة نظرية وميدانية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، العدد الأول ، يونيو.

نشوي شاكر علي ، ٢٠٠٥م ، تحليل وتقييم مدي فاعلية الإفصاح المحاسبي عبر الإنترنت مع دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية.

د. نعمان صلاح الدين عامر ، ٢٠٠٥م ، أدلة الإثبات في مراجعة نشاطات التجارة الإلكترونية ، بحث غير منشور ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق.

ـــــــــــــــــــــ ، ٢٠٠٦م ، تقييم مدي فاعلية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني – دراسة إختبارية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني.

نهله جلال إبراهيم ، ٢٠١٠م ، مدخل مقترح لتحديد مسئولية مراقب الحسابات عن مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة علي الإنترنت – دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه غي منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس.

د. هبه عبد المتعال أحمد، ٢٠١٢م ، دراسة الأثر التفاعلي لآليات الحوكمة والإفصاح الإختيارى عن ممارسة الحوكمة والمسئولية الاجتماعية وقضايا البيئة على قيمة الشركة ، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثاني والعشرون.

د. هشام حسن عواد ، ١٩٩٨م ، فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ضوء متغيرات البيئة المحلية – إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان.

وزارة الاستثمار ، مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦م ، قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ، مركز المديرين المصري بوزارة الاستثمار ، أغسطس .

ثانيا مراجع باللغة الإنجليزية:

Abd El Salam , O.H., 1999 , The introduction and application of international accounting standards to accounting disclosure regulations of capital market in developing country – The case of Egypt , PhD Thesis , Heriot Walt University.

---------- & Street , D. , 2007, Corporate governance and the timeliness of corporate internet reporting by U.K. listed companies , Journal Of International Accounting , Auditing And Taxation , Vol. 16 , No. 2 .

Aggrawal, R., Erel, I., Ferreria, M. & Matos, P., 2011,does governance travel a round the word? Evidence from institutional investors, Journal of financial Economics, Vol. 100.

Alanezi , F. S. , 2009, Factors influencing Kuwait companies internet financial reporting , Journal of Economic and Administrative sciences, vol. 25, No.2.

Al Htaybat , K. , Alberti , L. & Hutaibat , K. , 2011 , Users' perception on internet financial reporting practices in emerging markets : Evidence from Jordan , International Journal of Business and Management , Vol. 6 , No. 9.

Ali, C. B. , 2014, corporate governance, principal- principal Agency conflicts, And disclosure , The Journal of Applied Business Research, vol.30, No.2.

Allegrini, M. & Greco, G. , 2013, corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: evidence from Italian listed companies Journal of Management & Governance , Vol. 17.

Anderson, R. C., Mansi, S. A., & Reeb, D. M., 2004, Board Characteristcs, Accounting Report integrity and the cost of debt, journal of Accounting and economics, Vol. 37, No.3.

Babalunde, M. A. & Oloniran ,O. I. , 2009, the effects of internal and external mechanism on governance and performance of corporate firms in Nigeria Corporate Ownership and Control , Vol 17 , ISSUE .2.

Barako, D.G., Hancek, P. , & Izan , H. Y., 2006, Factors influencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies, Corporate governance, An International Review, Vol. 14, No.2.

Basuony, M. A. & Mohamed , E. , 2014 , board composition , ownership concentration and voluntary internet disclosure by MSM. Listed

companies , Corporate Board : Role , Duties & Composition , Vol.10 , Issue 1.

Bhasin, M. L. , 2012, Audit committee to improve corporate governance: Evidence from a developing country, Modern Economy Journal, vol.3.

Botti , L. , Boubaker, S. & Hamrouni, A. , 2014 , Corporate governance efficiency and internet financial reporting quality , Review Of Accounting And Finance , Vol. 13 , No. 1.

Cadbury Commission , 1992 , Code of best practice : Report of the committee on financial aspects of corporate governance , Gee and Co. , Ltd , London , UK.

Craven, B. M. & Marston, C. L., 1999 ,Financial reporting on the Internet by leading UK companies ,The European Accounting Review,Vol. 8, No.2.

Cohen, J. , Gaynor, L. , Milici, K. & Wright, A. M., 2007, Auditor Communications with the audit committee and the board of directors: Policy recommendations and opportunities for future Research, Accounting Harizons, Vol. 21, No.2.

Coles. J. L., Daniel , N. D. & Naveen, L. , 2008, Boards : does one size fit all? Journal of Financial Economics, vol.87, No.2.

Cooke, T. E. , 1992, The impact of size, stock market listing and industry type on disclosure in the annual reports of Japanese listed Corporations , Accounting and Business Research,Vol. 22, No.87.

Dahya, J., Ionie, A.A. & power , D. M., 1996 , The case for separating the roles of chairman and CEO: An analysis of stock market and accounting corporate governance, An International Review, vol. 4, No.2.

Debreceny, R., Gray, G. L. & Rahman, A., 2002 , The determinants of Internet financial reporting , Journal of Accounting & Public Policy,Vol. 21, No.4-5.

---------- , Chandra , A., Cheh,J. & Amrhein ,D. , 2005 , Financial Reporting in XBRL on the SEC's edger system : A Critique and Evaluation , Journal Of Information Systems , Vol. 19 , No.2.

Dechun, W. , 2006, Founding Family ownership and earnings quality, Journal of Accounting Research, Vol. 44, No3, June.

Gul , F.A. & Leuny, S., 2004, Board Leadership Outside directors, expertise and voluntary corporate disclosures,, Journal of Accounting and public policy, vol.23.

Haniffa, R. & Cooke, T., 2000, culture corporate governance and disclosure in Malaysian Corporations, Working paper presented at the Asian AAA World conference n Singapore, 28 – 30, August.

Hassani , M. & Firooz , G., 2013 , The role of electronic commerce in the accounting profession , Advances In Environmental Biology , Vol.17, No.8.

Hossain, M., Tan, L. M. & Adams, M. , 1994 , Voluntary disclosure in an emerging capital market: Some empirical evidence from companies listed on the Kualar Lumpar Stock Exchange. International Journal of Accounting, Vol. 29 , No.3.

International Finance Corporation , IFC , 2006 , making the business case for better corporate governance , A vailable at : http://www.ifc.orgt

Izan , W. , Campus ,G. & Sulong, Z. , 2010 , Corporate governance mechanisms and extent of disclosure : evidence from listed Companies in Malaysia , Journal of International Business Research , vol 3, No .4.

Joshi , P.L. & Modhahki , J. , 2003 , Financial reporting on the internet : Empirical evidence from Bahrain and Kuwait , Asia Review Of Accounting , Vol.11 , No. 1.

Khan , M. N. & Ismail , N. A. , 2012 , users' perceptions of various aspects of Malaysian internet financial reporting , Journal of Organizational Management and Studies , Vol.12.

Kelton, A. S. & Yang, Y, 2008, The impact of corporate governance on internet financial reporting, Journal of Accouting and Public policy, Vol.27.

Lorderer, C & Peyer , V., 2002, Board overlap, Seat Accumulation and share prices, European Financial Management, Vol. 8, No.2.

Lymer , A., Debreceny , R., Gray , G.L. & Rahman , A., 1999 , Business Reporting On The Internet : A Report Prepared For The International Accounting Standards Board , IASB , London. Available at: http://www.iasc.org

Mak, Y. T. & Li, Y. , 2001, determinants of corporate ownership and board structure: evidence from Singapore, Journal of corporate finance, vol.17.

Marston, C. & Polei, A., 2004 , Corporate reporting on the Internet by German companies , International Journal of Accounting Information Systems, Vol.5 , No.3.

Mazzota, R. & Bronzetti, G. , 2013, The impact of corporate governance on internet financial reporting in concentrated ownership companies, organizational change and Information systems.

Meca, E. G. , 2010, The association of boad independence: A Meta – analysis, European Accounting Review, Vol. 19, No. 3.

Momany , M. T. & Al Shorman , S. A. , 2006 , web based voluntary financial reporting of Jordanian companies , International Review of Business Research Papers , Vol. 2 , No. 2.

---------- & Pillai , R., 2013 , Internet financial reporting in UAE-analysis and implications , Global Review Of Accounting and Finance , Vol.4 , No.2.

OECD , 1999 , OECD principles of corporate governance , Organization For Economic Co – operation and Development , available at : http:// www.oecd.org

---------- , 2015 , OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises , available at : http:// www.oecd.orgIf

Oyeler, P., Laswad, F. & Fisher, R., 2003 , Determinants of Internet financial reporting by New Zealand companies , Journal of International Management and Accounting,Vol. 14 ,No.1.

Parlakkaya . R., Kahraman , U., & Cetin , H., 2015 , The effect of corporate governance on the level of internet financial reporting : Evidence from Turkish companies , International Journal Of Social Education , Economics and Management Engineering , Vol. 9, No. 3.

Peasnell , K., Pope ,D. & Young, S. , 2005, Board monitoring and earnings management: Do Outside directors influence abnormal accruals?, Journal of Business and Accounting, Vol.32.

Sandra, A. , 2012, ownership structure and earnings management: evidence from Portugal, Australasiiation Accounting Business and finance Journal, vol. 6, No.1

Saunders, M. , Lewis, P. & Thornhill, A., 2000 , Research methods for Business Studies , 2nd. Ed., Pearson Education Ltd., London.Oyeler

Seetharaman , A. , Subramaiam , S. & Yuan , S. , 2005 , Internet Financial Reporting Problems and Prospects , Corporate Finance Review , Sep. – Oct. , Vol. 10, No. 2.

Smith, B. , 2005, An investigation of the integrity of internet financial reporting, the international Journals of Digital Research, vol.5, No.9.

Stolowy, H., 2004 , Provision for risks and expenses in large French firm disclosure and determinants, 27th Annual Congress of the European , Accounting Association , Prague, Czech Republic.

The World Bank , 2005 , corporate governance assessment , Malaysia , June.Bab

Umoren , A. O. & Asogwa , I. E. , 2013 , internet financial reporting and company characteristics case of quoted companies in Nigeria , Research Journal of Finance and Accounting , Vol.4 , No. 12.

Uyar , A. , 2012 , Determinants of corporate reporting on the internet – An analsis of companies listed on the Istanbul stock Exchange (ISE) , Managerial Auditing Journal , Vol. 27 , No. 1.

Vafeas, N. , 2000, Board Structure and the informativeness of earning, journal of Accounting and Publiv Policy, Vol . 19, NO .2.

Wagenhofor , A., 2003 , Economic consequences of internet financial reporting , Schmalenbach Business Review , Vol.55 , No.1.

Xiao, Z., Dyson, J. & Powell, P. , 1996 , The impact of information technology on corporate financial reporting: A contingency perspective , British Accounting Review, Vol. 28, No. 3.

Yap, K. H. , Saleh, Z. & Abessi , M. , 2011, internet financial reporting and corporate governance in Malaysia, Australian Journal of Basic and Applied sciences, vol.5, No.10.

قائمة الإستقصاء

الأستاذ الفاضل / الأستاذ الفاضلة :.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تأكيداً علي أهمية تكامل الجانب الأكاديمي مع الجانب التطبيقي ، وحتى لا يتم إعداد الدراسات العلمية دون الأخذ في الاعتبار الجانب العملي ، أتشرف بأن أقدم لسيادتكم قائمة الاستقصاء التالية ، راجيًا من سيادتكم العون الصادق من خلال قراءة أسئلة القائمة بدقة والإجابة عليها ، حتى تحقق الدراسة أهدافها المنشودة، ونقدر سلفاً مساهمتكم المشكورة في هذا المجهود المشترك ونضعها محل عنايةٍ وتقدير.

يقوم الباحثون بإعداد دراسة بعنوان *"أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني"* . لذلك يأمل الباحثون من سيادتكم الحصول علي البيانات التي يستطيع من خلالها اختبار فروض الدراسة.

ويؤكد الباحثون أن إجابات سيادتكم على الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء لها بالغ الأثر في إنجاز دراسته ، وستكون موضع السرية التامة ، ويقتصر استخدامها فقط على ما يتعلق بالدراسة التطبيقية.

ولسيادتكم جزيل الشكر والاحترام والتقدير ،،،

الباحثون

- بيانات عامة :

١- الاسم : .....(اختياري)

٢- جهة العمل : .....

٣- الوظيفة الحالية : .....

٤- سنوات الخبرة :

أقل من ٥ سنوات ( )

من ٥ سنوات إلي ١٠ سنوات ( )

أكثر من ١٠ سنوات ( )

٥- هل ترغب سيادتكم في الحصول علي نسخة من النتائج النهائية للدراسة؟

نعم ( ) لا ( )

٦- إذا كانت إجابة سيادتكم (نعم) برجاء تحديد العنوان الذي ترغب في أن ترسل إليه نتائج الدراسة :

عنوان المراسلة : .....

.....

- الرجاء من سيادتكم وضع علامة (√) أمام الاختيار الذي يلائم تصوراتكم.

- يهدف هذا الجزء إلي استقصاء تصورات المهتمين حول العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- حدد درجة موافقة سيادتكم علي أن الآليات التالية لحوكمة الشركات تؤثر إيجابياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات :

البنـــــــــــد	موافق جداً (٥)	موافق (٤)	موافق إلي حد ما (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق علي الإطلاق (١)
١- زيادة حجم مجلس الإدارة. ٢- استقلال مجلس الإدارة. ٣- الفصـــل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. ٤- وجود لجنة مراجعة يتمتع أعضائها بالخبرة والكفاءة. ٥- استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية. ٦- تشتت هيكل الملكية. ٧- وجود المستثمر المؤسسي. ٨- وجود مراجع خارجي مستقل. ٩- أخري (أذكرها):----------					

- حدد درجة موافقة سيادتكم علي أن الآليات التالية لحوكمة الشركات تؤثر سلبياً علي مستوي الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للشركات :

البنـــــــــــد	موافق جداً (٥)	موافق (٤)	موافق إلي حد ما (٣)	غير موافق (٢)	غير موافق علي الإطلاق (١)
١- زيادة حقوق المســـاهمين نظراً لســـهولة حصولهم علي المعلومات من مصادر مختلفة. ٢- زيادة تركز هيكل الملكية. ٣- وجود كبار المساهمين. ٤- زيادة نسبة الملكية العائلية. ٥- زيادة نسبة الملكية الإدارية. ٦- أخري (أذكرها):---------- ----------					

نشكركم علي حسن تعاونكم،،،،،،،،،،،،